

الإسماء

في فتح الاستيعاب من الترتيب والمختلف في الأسماء وكيفية الألقاب

تأليف

الأمير المحكم إلفظ ابن مأكولا

الترقي سنة ٤٧٥ هـ - ١٠٨٢ م

الناشر
دار الكتاب الإسلامي
القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله على خاتم أنبيائه محمد وآله
وصحبه وسلم .

أما بعد فإن أشد نقص في الكتاب العربي المطبوع كثرة الخطأ
والغلط والتصحيف والتحريف ولذلك أسباب ، منها خلو أكثر
المخطوطات عن الشكل وخلو كثير منها عن النقط و تقارب صور بعض
الحروف ، ولا سيما في الخطوط التي لم يعتن بتحقيقها .

هذه الأسباب مع جهل النساخ تقسد أكثر المخطوطات ، وإذا
لم يعتن بالتصحيح قبل الطبع وعنده جاء المطبوع أكثر وأخبث غلطا
من النسخ المخطوطة .

والعناية الناجحة بالتصحيح لا يكفي فيها عالمية المصحح بل لا بد
من أمور آخر أهمها توفر المراجع . وأكثر الألفاظ تعرضا للغلط
أسماء المتقدمين وألقابهم وكناهم ونسبهم لأنها كما قال بعض القدماء
« شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه » ، ليست

(١) خطبة كتاب عبد الغني الأزدي في المؤلف .

التبعة على الخط العربي فقد أعد فيه من النقط و الشكل و علامات
توضح أن الحرف مهمل أى غير منقوط ما هو كفيل مع تحقيق الخط
بداء كل لبس ، و قد كان السلف يُعَنون بذلك حق العناية حتى أن
بعضهم سمع خبرا فيه ذكر ابن الحوراء - بالحاء و الراء - فكتبه و خاف
أن يلتبس فيما بعد بأبى الجوزاء - بالجيم و الزاى - فلم يكتف بعدم
النقط و لا بوضع العلامات حتى كتب تحت الكلمة (حور عين) .

ثم لما شاع التساهل فى الضبط و كثرفى الشيوخ من يقل تحقيقه
و اضطر أهل العلم إلى الاخذ من الكتب بدوّن سماع فزع المحققون إلى
ما يدافعون به الخطأ و التصحيف ، فن ذلك تأليفهم كتب التراجم مرتبة
على الحروف ثم على أبواب لكل اسم كما تراه فى تاريخ البخارى
و كتاب ابن ابى حاتم فن بعدهما ، و لا ريب أن هذا يدفع كثيرا من
التصحيف و التحريف . و من ذلك الضبط بالانفاظ كأن يقال « بحاء
غير منقوطة » و يقع للقدماء قليل من هذا و يكثر فى مؤلفات بعض
التأخرين كابن خلكان فى وفياته و المنذرى فى تكملة و ابن الاثير فى
كامله كما نبه عليه الدكتور مصطفى جواد فى مقدمته لتكملة إكمال الإكمال
لابن الصابونى . و من ذلك و هو أجلها و أنفعها تأليف كتب فى هذا
الموضوع خاصة و هو ضبط ما يخفى الخطأ فيه .

و إذ كان أكثر الخطأ وقوعا و أشده خطرا الخطأ فى الأسماء التى
توجد أسماء أخرى تشبه بها و جهوا منظم عنايتهم إلى هذا فوضعوا له
فناً خاصا ، هو (المؤلف و المختلف) أى المؤلف خطأ المختلف لفظا ،

و هو كل ما لا يفرق بينه إلا الشكل أو النقط مثل : (عباد) بعين
مهملة مضمومة فوحدة مفتوحة ' فألف فдал مهملة . مع (عباد) مثله
لكن بكسر أوله ، و (عباد) بتلك الحروف لكن بفتح فتشديد ،
و (عباد) بعين مهملة مكسورة فتحية مخففة وألف فдал معجمة . وكثيرا
ما يذكرون الاسمين اللذين يفرق بينهما الخط المجود فقط مثل (بشر
و شر) و ربما ذكروا ما هو أقل التباسا من هذا كما يأتي في باب أحمد
و أجد و أحر) فصورة الراء مخالفة لصورة الدال مخالفة بينة ولكن
لما كانت صورتاهما قد تتقاربان في بعض الخطوط وكان اسم (أحر) قليلا
من سمى به لم يؤمن فيمن يرى في كتاب « أحر بن فلان » مقارنة فيه
صورة الراء لصورة الدال أن يتبادر إلى ذهنه أنه أحمد . فأما ما يزيد أحد
الاسمين فيه على الآخر بحرف كحسن و حسين ، و سعد و سعيد ، و عبد الله
و عبيد الله ، و أشباه ذلك فقلما يتعرضون له لأنه يكثر جدا .

أسلفت أن العناية الناجحة بتصحيح الكتب للطبع تتوقف على
أمر أهمهما توفر المراجع فهل بين أيدي المصححين مرجع واف في
المؤلف و المختلف ؟

قبل أن أجيب عن هذا السؤال أسوق أسماء مشاهير المؤلفين في هذا
الفن و كتبهم و وصف ما هو مطبوع منها و ما وقعت عليه مما لم يطبع
و أرتبهم بحسب وفياتهم وإن كان فيهم من هو أقدم ميلادا من سابقه
(١) - الحرف الذي يليه الف لا يكون إلا مفتوحة ، فإذا نص على فتحه والمراد
أنه غير مشدد هكذا يدل عليه استقرار كلامهم و الأولى أن يقال « مخففة » .

أو أسبق تأليفاً .

١ - ابن حبيب (٢٤٥ -) | هو أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادى
الآخبارى النسابة ، له كتاب (مختلف أسماء القبائل و مؤلفها) و هو خاص
بالمؤتلف و المختلف من أسماء القبائل و فيه مع ذلك عوز ، طبعه المستشرق
رستفلد سنة ١٨٥٠ م ، و نسخة عزيزة جدا و كنت قد أوصيت صديق
العزیز البجاة الشيخ سليمان الصنيع مدير مكتبة الحرم المكى و عضو مجلس
الشورى فى الدولة السعودية - أيدها الله - فى رحلته إلى مصر سنة ١٣٧٨ هـ
أن يبحث عن نسخة منه و يشتريها لى وإن زاد ثمنها فلم يجد فلجأ مشكورا
إلى التصوير فأخذ لى نسخة مصورة مكبرة عن نسخة فى دار الكتب المصرية
مطبوعة و فوق ذلك دله الأستاذ الفاضل التحرير فؤاد السيد مدير
قسم المخطوطات فى دار الكتب على نسخة فى الدار مخطوطة جليلة من
كتاب الإيناس للوزير المغربى المتوفى سنة ١٨٤٨ هـ فأخذ لى نسخة مصورة
مكبرة عنها فجزاها الله خيرا .

أما كتاب ابن حبيب فطبع عن نسخة نقل عن آخرها أنها بخط
المقرئى المؤرخ المشهور وأنه كتبها سنة ٨٤٥ هـ بمكة ، و النسخة جيدة
و يكثر فيها الضبط بالألفاظ و نه فى المخطوطة أنه ليس من الاصل قال
« لكنه معتمد فثق به » .

و أما الإيناس فهو تهذيب لكتاب ابن حبيب بترتيبه على الحروف
و ضبط كثير منه بالألفاظ و زيادة لطائف أدبية و تاريخية و النسخة بخط
التاج ابن مكتوم العالم المشهور المتوفى سنة ٧٤٩ هـ و كفاها ذلك كفيلا
بالجودة (١) ٤

بالجودة و لكتاب ابن حبيب تهذيب آخر ينقل عنه ابن ناصر الدين في توضيحه الآتي ذكره و هو لأبي الوليد الكنانى (الوقشى) المتوفى سنة ٤٨٩ .
٢ - الآمدى (٣٧٠ -) | هو أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى له كتاب (المؤلف و المختار فى أسماء الشعراء) خاصة و فيه اعواز ، و هو مطبوع متداول .

٣ - ابو أحمد العسكرى (٢٩٣ - ٣٨٢) | هو الحسن بن عبد الله بن سهل مؤلف مشهور ذكره صاحب كشف الظنون فى المؤلفين فى الفن ، و يأتى ما فيه عند ذكر عبد الغنى .

٤ - الدارقطنى (٣٠٦ - ٣٨٥) | هو الحافظ الإمام ابو الحسن على بن عمر ابن مهدى الدارقطنى له كتاب كبير فى المؤلف و المختار من الرواة و غيرهم لم أقف عليه و أخذه ابن ماكولا كما يأتى .

٥ - ابن الفرضى (٣٥١ - ٤٠٣) | هو حافظ الأندلس و مؤرخها ابو الوليد عبد الله بن محمد ابن الفرضى له كتاب كبير فى المؤلف و المختار من الأسماء . الألقاب و الكنى و كتاب فى مشبه النسبة كما فى ترجمته من الجذرة ص ٢٣٧ و تذكرة الحفاظ ص ١٠٧٧ ، و فى هوامش نسخة دار الكتب المصرية من إكمال ابن ماكولا تعليقات كثيرة عن ابن الفرضى عامتها فى مشبه النسبة فكأنه لم يقع لمعلقها و أحسبه الحافظ ابن عساكر من كتابى ابن الفرضى إلا الذى فى مشبه النسبة .

٦ - عبد الغنى (٣٣٢ - ٤٠٩) | هو الحافظ العلم عبد الغنى بن سعيد الأزدي المصرى له كتابان ككتابى ابن الفرضى صغيران و قد طبعا فى الهند و هما

مقدمة المصحح

عندى ، و فى ذكر هذا الفن من كتاب فتح المغيث للسخاوى ص ٤٢٩ ،
ما لفظه « صنف فيه ابو أحمد العسكرى لكنه أضافه إلى كتاب التصحيف ،
ثم أفردء بالتأليف عبد الغنى بن سعيد فلذا كان أول من صنف فيه ثم
شيخه الدارقطنى ، و فى ترجمة عبد الغنى من تذكرة الحفاظ وغيرها
نصوص تدل على هذا و أنه ألف كتابه فى شبابه ، و على هذا فإن الفرضى
إنما حذا حذو عبد الغنى ، و قد يكون الآمدى إنما ألف كتابه بعد ظهور
كتابى عبد الغنى .

و فى مكتبة صديق العزيز الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع مدير مكتبة
الحرم المكى و عضو مجلس الشورى فى دولة السعودية السعيدة نسخة
من كتابى عبد الغنى مطبوعة قد قابلها على نسخة مخطوطة جليلة فى آخرها
نقص يسير من مشتببه النسبة و أثبت بهامش نسخته ما وجد فى المخطوطة
من اختلاف أو زيادة أو حواشى ، و الحواشى مفيدة فيها تعقبات
و زيادات تبدأ بلفظ « قال الصورى ، و فى آخرها « صح سماعا ، و يظهر
بهذا أن المخطوطة قديمة قرئت على الصورى و هو الحافظ محمد بن عبد الله
ابن على مولده سنة ست أو سبع و سبعين و ثلاثمائة و توفى سنة إحدى
و أربعين و أربعائة ، صحب الحافظ عبد الغنى مؤلف الكتابين و تخرج عليه ،
و قد استفدت من هذه النسخة كما استفيد من كل كتاب أريده من مكتبة
الشيخ سليمان .

٧ - المالينى (٤١٢ -) | هو الحافظ ابو سعد أحمد بن محمد بن أحمد بن

عبد الله الهروى المالينى له كتاب فى مشتببه النسبة كما فى فتح المغيث

ص ٤٢٩، فوائده في أنساب الرشاطى ثم تبصير ابن حجر .

٨ - الحضرمى (٤١٦ -) هو أبو القاسم يحيى بن على بن محمد بن إبراهيم الحضرمى المصرى يعرف بابن الطحان له كتاب في المؤلف و المختلف ينقل عنه ابن ماكولا في مواضع من الإكمال .

٩ - المستغفرى (٣٥٠ - ٤٣٢) هو أبو العباس جعفر بن محمد بن المعز بن المستغفر الحافظ له كتاب (الزيادات في كتاب المؤلف و المختلف لعبد الغنى) ، و عندى نسخة مصورة منه مكبرة عن فلم بمعهد المخطوطات لجامعة الدول العربية بالقاهرة كما فى فهرس المعهد برقم ٢٩٤ من كتب التاريخ ، و فى النسخة زيادات أخرى لمكى بن عبد الرزاق الكشميهنى ، و للحسن بن أحمد السمرقندى ، و لعبد العزيز العاصمى ، و ليوסף بن منصور البيارى ، و فى آخر النسخة تقييد للسمع سنة ٥٤٢ على الحافظ محمد بن ناصر السلامى الآتى ذكره و تحت ذلك « صحيح ذلك و كتبه محمد بن ناصر بن محمد بن على بالتاريخ » .

١٠ - الخطيب (٣٩٢ - ٤٦٣) هو الحافظ الجليل ابو بكر أحمد بن على بن ثابت البغدادى له كتاب (المؤلف فى تكملة المؤلف و المختلف) أكمل به كتب عبد الغنى و الدارقطنى و لم أره ، و له كتاب فى المتفق و المفرق ، و هو فن آخر ، و كتاب فى تلخيص المتشابه و هو فن مركب من الفنين .

١١ - الأمير ابن ماكولا (٤٢١ على الأرجح - ٤٨٧ أو قبلها) هو الحافظ

ابو نصر على بن هبة الله بن جعفر الأمير سعد الملك الشهير بابن ماكولا له فى الفن كتابان الأول (الإكمال فى رفع [عارض] الارتياب ٠٠٠)

و الثاني (تهذيب مستمر الأوهام ...) و مأسط الكلام في الأمير
و كتابه بعد إن شاء الله .

١٢ - الزمخشرى (٤٦٧ - ٥٣٨) | هو العلامة محمود بن عمر النهير بجار الله

الزمخشرى له كتاب في مشبه النسبة كما في فتح المغيث ص ٤٢٩ .

١٣ - ابن ناصر (٤٦٧ - ٥٥٠) | هو الحافظ محمد بن ناصر السلامى عده

السخاوى في فتح المغيث ص ٤٢٩ في المؤلفين في الفن .

١٤ - الأيوردى (٥٥٧ -) | هو أبو المظفر محمد بن أحمد بن محمد بن

أحمد بن إسحاق الأموى في ترجمته في وفيات ابن خلكان أن له كتاب
المؤتلف و المختلف ، و ما ائلف و اختلف في أنساب العرب .

١٥ - الحازمى (٥٤٨ - ٥٨٤) | هو الحافظ محمد بن موسى الحازمى له كتاب

الفصل في مشبه النسبة ذكره ابن خلكان في ترجمته و غيره .

١٦ - ابن نقطة (٥٧٩ - ٦٢٩) | هو الحافظ محمد بن عبد الغنى الخبلى يعرف

بابن نقطة له في الفن ذيل على إكمال ابن ماكولا يسمى (الاستدراك)

أو (المستدرك) أو (إكمال الإكمال) حجمه يزيد على نصف حجم الإكمال

و عندى منه نسختان الأولى من أول الكتاب إلى آخر باب السين و هى

مصورة مكبرة عن فلم بمعهد المخطوطات لجامعة الدول العربية بالقاهرة مأخوذة

عن نسخة بظاهرية دمشق كما في فهرس المعهد رقم ٢٦ من كتب التاريخ ،

و فى آخرها سماع بخط الحافظ خالد بن يوسف النابلسى (٥٨٥ - ٦٦٣)

(١) ذكر هذا الاسم فى صدر النسخة ، و فى سماعها و فى البداية و النهاية ١٢ / ١٣٣

قال بعد ذكر الإكمال « استدرك عليه ابن نقطة فى كتاب سماه الاستدراك » .

قال فيه «سمع هذا المجلد وهو الأول من الاستدراك تأليف الحافظ
أبي بكر محمد بن عبد الغنى بن نقطة البغدادى رحمه الله بإجازتى
منه صاحبه الشيخ عماد الدين جمال الفضلاء أبو عبد الله محمد
ابن الشيخ العلامة المرحوم أبي عبد الله محمد بن علي بن العرق وذلك
في مجالس آخرها يوم الثلاثاء رابع عشر من جمادى الأولى من سنة تسع
خمسین وستمائة بدمشق حرسها الله وكتب خالد بن يوسف بن سعد
ابن الحسن النابلسی، و خالد من أقران ابن نقطة أصغر منه قليلا . والثانية
من أثناء حرف الحاء المهملة إلى أثناء باب الياء آخر الحروف تنقص من
أواخر الكتاب بضع أوراق وهي مصورة مكبرة عن فلم مأخوذ من
سنة بدار الكتب المصرية ، وذكرت في فهرس مبد المخطوطات
برقم ٥٨ من كتب التاريخ وفيه وفي فهرس دار الكتب أن الكتاب
لمؤلف مجهول ، لكن أفادى حضرة الأستاذ الكبير المحقق الشهير حمد الجاسر
صاحب مجلة اليمامة التي تصدر بالرياض عاصمة الدولة السعودية أيدها الله
وتعضو المجمع العلمى اللغوى بمصر أنه في بعض زياراته لمصر زار دار الكتب
وأطلع على هذه النسخة فإن له أنها من ذيل ابن نقطة على الإكمال ،
فطلبت صورها فوجدت الأمر كما ذكر الأستاذ فشكرا له .

ولابن نقطة كتاب في تراجم المحدثين الدائرة عليهم رواية كتب
السنة اسمه (التقييد لمعرفة رواية السنن والمسند) وعندنا بمكتبة
الحرم المكي نسخة منه .

١٧ - ابن بطيوس (٥٧٥-٦٤٠) هو أبو المجد إسماعيل بن هبة الله الموصلی

مقدمة المصحح

الشافعي له كتاب في مشتببه النسبة كما في مقدمة تكملة ابن الصابوني ص ١٧
عن تاريخ ابن العديم .

١٨ - منصور (٦٠٧ - ٦٧٧) | هو الحافظ منصور بن سليم وجيه الدين
محتسب الإسكندرية عرف بان العاذية له ذيل على ذيل ابن نقطة عندي
مه نسخة مبصورة مكبرة عن فلم مأخوذ من نسخة بدار الكتب المصرية
ذكرت في فهرس معهد المخطوطات برقم ٦٧٨ من كتب التاريخ وصفت
بأنها « بقلم معتاد قديم » و هو مغربي .

١٩ - ابن الصابوني (٦٠٤ - ٦٨٠) | هو الحافظ محمد بن علي بن محمود
ابو حامد جمال الدين ، له ذيل على ذيل ابن نقطة أيضا سماه (تكملة إكمال
الإكمال) طبع ببغداد سنة ١٣٧٧ هـ بتحقيق الدكتور مصطفى جواد ،
يوافق منصوراً في أشياء وينفرد كل منهما بأشياء ، و فوائد منصور أكثر .
٢٠ - الفرضي (٦٤٩ - ٧٠٠) | هو أبو العلاء محمود بن أبي بكر شمس الدين
الفرضي له ترجمة في الدرر المضية ١٦٣/٢ فيها عن الذهبي أنه ذكره
قال « سود كتاباً كبيراً في مشتببه النسبة و نقلت منه كثيراً » .

٢١ - ابن النوطي (٦٤٢ - ٧٢٣) | هو عبد الرزاق بن أحمد بن محمد بن أحمد
الشياني له مؤلف في الفن على ما في فتح المغيث ص ٤٢٩ عن ابن الجزري
فيحقق .

٢٢ - الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨) | هو الحافظ الشهير ابو عبدالله محمد بن أحمد
ابن عثمان بن قايمار له في الفن كتاب (المشتبه) طبع بمطبعة بريل
في لندن سنة ١٨٨١ م عن نسخة قرئت على المؤلف ليقات فقيده

مقدمة المصحح

للاستشرق دى بونك و عندى نسخة منه و يأتى شيء من وصفه .

٢٣ - ابن التركانى (٦٨٣ - ٧٤٩) | هو العلامة على بن عثمان بن إبراهيم
ابن مصطفى الماردىنى المصرى ذكر له صاحب كشف الظنون (كتاب
المؤتلف و المختلف من أنساب العرب) فيحرر .

٢٤ - مغلطاي (٦٢٦ - ٧٦٢) | هو الحافظ مغلطاي بن قليج علاء الدين
له كما فى خطبة تبصير ابن حجر « ذيل كبير لكنه كثير الأوهام و التكرار
و الإعادة و الإيراد لما لا تمس الحاجة إليه غالباً » و فى فتح المغيـث للسخاوى
ص ٤٢٩ « ذيل على ابن نقطة العلاء مغلطاي جامعاً بين الذيلين المذكورين
(لمنصور و الصابونى) مع زيادات من أسماء الشعراء و أنساب العرب
و غير ذلك و لكن فيه أوهام و تكرير حيث يذكر ما هو صالح
لإدخاله فى الباء و التاء ، أو السين و الشين مثلاً - فى أحدهما و يكون
من قبله ذكره فى الآخر » و لم أقف عليه .

٢٥ - ابن ناصر الدين (٧٧٧ - ٨٤٢) | هو الحافظ محمد بن أبى بكر عبد الله
ابن محمد ، شمس الدين بن ناصر الدين الدمشقى له فى الفن كتابان الأول
(التوضيح) و هو شرح حافل لمشتبه الذهبى ، و الثانى (الإعلام بما فى
مشتبه الذهبى من الأوهام) ، و هو مقتطف من الأول ، عندى من التوضيح
نسخة مصورة مكبرة ، أما الجزآن الأولان ، نعن فلم بمعهد المخطوطات
كما فى فهرسه رقم ٤٧ و ٤٨ من كتب التاريخ و هو مأخوذ عن نسخة
بظاهريه دمشق ، و كنت قد وقفت فى فهرس كتب التاريخ فى الظاهريه
للدكتور الفاضل يوسف العش على أن النسخة فيها كاملة فى ثلاثة

أجزاء فكتبت مرارا إلى إدارة معهد المخطوطات بذلك رجاء أن يطلبوا
قلبا من اثنالك ثم تكبر لى منه نسخة فلم يستجيبوا لذلك و بلغت القضية
حضرة المجلس الكبير السلفى الشهير صاحب الفضيلة الشيخ محمد نصيف
فبعد أيام أهدى إلى نسخة بصورة مكبرة للجزء الثالث مع فلها ، فأبقيت
النسخة و أهديت القلم لمعهد المخطوطات لتكامل نسختهم فذكرم مديره بالأمير
بتكبير نسخة منه و إهدائها إلى فله الشكر . و ليست هذه بالأولى
ولا المائة من أيادى فضيلة الشيخ محمد نصيف على وعلى العلم والعلماء
بل لم تزل أياديه تترى بضروب الإحسان الذى تعشقه نفسه و تقرّ به
عينه أطال الله عمره و زاده من فضله .

و فى آخر الجزء الأول و الثانى تاريخ انتهاء كتابتهما الأول فى جمادى الآخرة
سنة ثلاثين و ثمانمائة ، و اثنان فى شهر رمضان من السنة نفسها ، و فى آخر كل
منهما بخط إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر الحنبلى ، يذكر أنه اشترك فى الكتابة
جماعة و ختم دو ، و الثالث من النسخة عينها إلا أنه لم يقع بآخره تاريخ .
و إبراهيم هذا عالم من تلامذة المؤلف ولد سنة عشر و ثمانمائة و توفى
سنة تسعمائة كما يعلم من الضوء اللامع ١٦٦/٢ و الشذرات ، و النسخة
جليلة محررة يكثر فيها الضبط بالحركات و العلامات و يقل فيها الخطأ
و زدحم فيها دلائل المعارضة بأصلها معارضة تحر و إقتان ، وإنما
كتبت النسخة لضم الكتاب إلى موسوعة على بن الحسين بن عروة الدمشقى
التي جعلها شرحا لمسند الإمام أحمد بعد ترتيبه على أبواب صحيح البخارى
و سماها (الكواكب الدرارى) و صار كلها جاءت مناسبة لكتاب

مقدمة المصحح

من الكتب أخذته برمته فهذه النسخة هي في الكواكب المجلد التاسع عشر بعد المائة والعشرون بعد المائة وبعض الحادى والعشرين بعد المائة، فقد كتبت النسخة في حياة المؤلف قبل وفاته بأثنتى عشرة سنة وفي بلده والكتبه كلهم أو أكثرهم من تلامذته وابن عروة المكتوبة له من أهل العلم ولا أشك في أنها عورضت على نسخة المؤلف بل ربما كانت المعارضة معه هو وإن لم أظفر بما ينص على ذلك . ولم يقتصر مؤلف التوضيح على الشرح بل زاد زيادات كثيرة من الإكمال و ذيل ابن نقطة وغيرهما .

وعندنا بمكتبة الحرم المكي بمجموع رسائل لابن ناصر الدين بخطه منها رسالة في هذا الفن وهي (رفع الملام عن خفف اسم والد شيخ البخارى محمد بن سلام) .

٢٦ - ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢) | هو خاتمة الحفاظ الاكابر ابو الفضل أحمد بن على بن محمد شهاب الدين الكنانى له كتاب (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) عندى منه نسخة مصورة مكبرة عن فلم مأخوذ من نسخة بدار الكتب المصرية كما في فهرس معهد المخطوطات رقم ١٣٧ فى كتب التاريخ وفى آخرها ما لفظه « كتبت معظم هذه النسخة وقرأته على مؤلفه مع المعارضة معه لأصله وهو يده ، ثم كتبت الباقي من نسخة الشيخ العالم الفاضل البارع الملقب برهان الدين إبراهيم بن خضر بن أحمد العثماني التي نقلها من خط مؤلفها قال ذلك مثبت هذه الأحرف الفقير ابو النعيم رضوان بن محمد بن يوسف العقبي ، كتبه فى آخر

يوم الخميس المبارك الخامس عشر من شهر رجب الأصب سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة .

وفي مواضع من الشطر الأول بالهامش بخط المؤلف هذه العبارة أو نحوها : بلغ الشيخ زين الدين رضوان قراءة على وعرضا بالأصل . كتبه بملخصه . و زين الدين رضوان وإبراهيم بن خضر كلاهما من كبار تلامذة ابن حجر وأخص أصحابه وتوفيا قبله في سنة موته . راجع الضوء اللامع ٢٢٦/٣ و ٤٣/١ .

والنسخة من جهة الصحة دون المستوى الذى يقتضيه ظاهر ما تقدم والكتاب نفسه فيه مواضع دون، مستوى المؤلف ، وذلك للاستعجال وكثرة الأعمال والحرص على الاختصار .

فهذه مؤلفات الفن ، وثم كتب أخرى ليست منه وإن قاربه كالكتب التى تعنى بضبط ما يشكل من أسماء رجال الصحيحين مطلقا كتنقيذ المهمل لأبى على الحسين بن محمد الغسانى الجبانى (٤٢٧ - ٤٩٨ هـ) وفى ملك صديق العزيز الشيخ سليمان الصنيع نسخة منه هى من أنفس ما فى مكتبته النفيسة . وفى القاموس و شرحه طائفة كبيرة من ضبط الأسماء والكنى والألقاب والأنساب .

وككتب الرجال والطبقات وتواريخ الرواة وغالب المطبوع منها متوفر ومن المخطوط طبقات شباب وهو الحافظ خليفة بن خياط العصفري المتوفى سنة ٢٤٠ هـ وفى ظاهرة دمشق نسخة قديمة منها بخط راويها عن تليذ المؤلف وقد قرئت كلها أو بعضها على كبار حفاظ أصبهان

الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠هـ) وأبي الشيخ بن حيان (٢٧٤ - ٣٦٩هـ) وابن المقرئ (٢٨٥ - ٣٨١هـ) وكانت في ملك الحافظ الضياء المقدسي (٥٦٩ - ٦٤٣هـ) وهي من وقفه وذكرت في فهرس معهد المخطوطات رقم ٧٢٣ من كتب التاريخ وعنا. نسخة مصورة مكبرة منها .

وكتب النسب وقد طبع بعضها وأكثره ممسوخ، وكتب الأنساب أو النسب (بكر النون) وأعني بها التي تذكر كلمة النسبة كلفظ (البحري) سواء أكانت إلى قبيلة أم إلى جد أم إلى بلد أم إلى صفة أو غير ذلك وتذكر من نسب تلك النسبة والمشهور من هذا القبيل كتاب الأنساب للحافظ أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (٥٠٦ - ٥٦٢هـ) وقد طبع بالزنكو غراف في أوروبا سنة ١٩٠٢م والنسخة كثيرة الأغلاط والأسقاط وقد قررت إدارة دائرة المعارف العثمانية (التي تطبع هذا الكتاب - الإكمال لابن ماكولا) إعادة طبع الأنساب بعد المقابلة على نسخ مصورة والتصحيح والتعليق وفي عزمها الشروع في طبعه هذه السنة . وقد طبع مختصره اللباب لعز الدين علي بن محمد بن الأثير الجزري (٥٥٥ - ٦٣٠هـ) وهو مختصر مفيد أصلح بعض زلل الأصل وزاد زيادات لكنه أجحف بصنيعه الذي بينه بقوله «فإن كان [ابن السمعاني] قد ذكر هو في الترجمة (أي الرسم) الواحدة عدة أشخاص فأذكر أنا الترجمة وأقتصر على ذكر واحد أو اثنين من الذين ذكرهم فرأيت أن المقصود من النسب ليس بتعداد الأشخاص إنما هو معرفة ما ينسب إليه، كذا قال، وكل مزاول للبحث يعلم أن هذا خطأ في الرأي ويتمنى لو أن ابن الأثير

أبقى الأشخاص الذين ذكرهم السمعاني كلهم وزاد من رجال القرن الثالث
فما بعده ما وسعته الزيادة ، ولكنها شهوة الاختصار ، وقد أوحى
استدلاله المذكور إلى السيوطي أن يختصر الباب أيضا و يقتصر
على ذكر النسبة وضبطها . وعندنا في مكتبة الحرم المكي نسختان
مخطوطتان من الجزء الأول من الباب ربما يزيدان على المطبوع أو تخالفانه .
ولأبي محمد عبد الله بن علي الرشاطي (٤٦٦ - ٥٤٢ هـ) كتاب كبير
في الأنساب سماه اقتباس الأنوار ، اختصره مجد الدين إسماعيل بن إبراهيم
البليسي (٧٢٨ - ٨٠٢ هـ) في كتاب سماه (القبس) ثم جمع بين هذا
المختصر وبين الباب فألف منهما كتابا واحدا عندى نسخة منه مصورة
مكبرة عن فلم بمعهد المخطوطات كما في فهرسه رقم ٤٥٠ من كتب التاريخ
وهو مأخوذ من نسخة في مكتبة رئيس الكتاب باستانبول بخط المؤلف
البليسي نفسه ، وأنا أحيل على هذا الكتاب باسم « القبس » لأنى لم أتحقق
اسمه الخاص .

و للحافظ محمد بن طاهر المقدسى (٤٤٨ - ٥٠٧ هـ) كتاب رالأنساب
المتفقة فى الخط المماثلة فى النقط والضبط طبعه المستشرق دى بونك فى
لیدن سنة ١٨٩٠ م ذكره الدكتور مصطفى جواد فى مقدمته للتكملة ويظهر
من الاسم أنه فى النسب التى يتعدد فيها المنسوب إليه كالأسدى إلى أسد خزيمه
و إلى أسد قريش ، والصنعانى إلى صنعاء اليمن وإلى صنعاء الشام ، وفى
معجم البلدان لياقوت طائفة كبيرة من الأنساب غالبها عن أنساب السمعانى .
و ككتب الألقاب وعندى منها كتاب (نزاهة الألباب فى الألقاب)

مقدمة المصحح

للحافظ ابن حجر نسخة مصورة مكبرة عن فلم بمعهد المخطوطات كما في فهرسه رقم ٥٤٥ من كتبه التاريخ وفيه ان الفلم مأخوذ من نسخة بدار الكتب المصرية كتبت في القرن العاشر نقلا عن خط المؤلف، وعندما نسخة أخرى سأطلب صورة مكبرة عنها إن شاء الله .

وكتبت الكنى، طبع منها كتاب ابى بشر الدولاى (٢٢٤-٣١٠هـ) وحبذا لو يوجد كتاب الحاكم ابى أحمد ويطبع .

نعم استغرنا كتب المؤلف والمختلف فوجدنا المطبوع منها لاني بالمقصود مع أن أكثرها عزيزة النسخ . فأما غير المطبوع فما كان منه قبل الإكمال فقد احتوى الإكمال على ما فيها مع تهذيب وتنقيح وزيادة ، وما كان بعده فالموجود منها إما ذبول عليه ، والذيل لا يغنى عن الأصل ، وإما مختصر مجحف مع خلل فيه أعنى المشتبّه ، والتبصير قريب منه ، والتوضيح شرح يبسط في تفسير المتن ونقده ، وبذلك طال جدا مع عدم استيفائه ما أغفله المتن بما فى الإكمال وغيره ثم الغالب فى هذه الكتب الثلاثة أن لا يدري من الضابط ؟ ، والنفس إلى ضبط المتقدمين أركان وبه أوثق على أنه يوجد فى كتب التراجم والأنساب وغيرها مما يدخل فى هذا الفن ما ليس فى كتبه . فالرأى الوحيد إذن اختيار طبع الإكمال محققا ويضاف إليه تعليقا أو تذيلا جميع الزوائد التى توجد فى ذيله أو غيرها مع نسبة كل زيادة إلى أعلى مصدر موجود لها وإلى هذا عمدنا بتوفيق الله تبارك وتعالى وعونه .

مؤلف الإكمال

من حق الأمير على من يقدم لكتابه الجليل أن يضع له ترجمة وافية،
لكني أؤثر أن يقوم بهذا من هو أمكن مني، وأخص حضرة الدكتور
الفاضل يوسف العثمن فمن الحق له وعليه أن يؤدي ذلك رابًا نعمته السالفة
إذ أهدى نسخته من الإكمال إلى دائرة المعارف العثمانية إذ علم بعزمها على
طبعه وأقتصر أنا على ما يحضرنى .

هو الأمير « أبو نصر سعد الملك واسمه على بن هبة الله بن على بن حمفر
ابن خلّكان بن محمد بن دلف بن أبي دلف القاسم بن عيسى بن إدريس بن
معقل بن عمرو بن شيخ بن معاوية بن خزاعي بن عبد العزيز بن دلف بن
جشم بن قيس بن سعد بن عجل بن لجيم بن صعب بن على بن بكر بن وائل »
هكذا علم، لوح نسخة دار الكتب من الإكمال نقلًا عن الحافظ ابن عساكر
عن سعد الخير الأندلسي عن محمد بن طرخان صاحب الأمير، ومثله في
ترجمة الأمير من معجم الأدباء، كذا وقع فيهما « عبد العزيز » والمعروف
« عبد العزى »، وقد سبق النسب هكذا في تاريخ بغداد ٨ / ٨٠ في ترجمة
قاضي القضاة الحسين بن على بن جعفر عم الأمير و ١٢ / ٤١٦ في ترجمة
أبي دلف، وفي وفیات ابن خلّكان في ترجمتي الأمير وأبي دلف لكن
وقع في نسخته بدل عمرو « عمير » وفي أنساب السمعاني في رسمي (العجلي)
و (الكرجي) « عمرو »، وفي السمط ص ٣٣١ كما في الوفيات و زاد
فجعل بدل شيخ « شنج » وشكل بفتح فكسر، وهذا غريب . وقد ذكر
الأمير في الإكمال باب شيخ وما يشبه به وذكره من بعده فلم يذكرها

هذا وقضية ذلك أنه (شيخ) كالجادة، بل لم يذكر في الاسماء «شنيح»
بفتح فكسر . وفي جمهرة ابن حزم ص ٢٩٤ «القاسم بن عيسى بن إدريس
ابن معقل بن سيار بن شيخ ر سيار بن عبد العزى بن دلف . . .» إلى
آخر ما مر، يخالف في سياق النسب بين معقل و عبد العزى . وقد يكون
هذا خلافا قديما فإن جماعة من المؤلفين كصاحب الأغاني و المرزباني
يتجنبون وصل النسب مع الاتفاق على أنه من بني عجل، وقد عقد الأمير
في الإكمال بابا لاسم شيخ وما يشتبه به وذكر جماعة ولم يتعرض لشيخ
الذي في نسبه، وذكر في رسم سيار نبذة من نسب بني عجل ولم يتعرض
لما يستفاد في نسبه، وربما كان يتحاشى ذلك لما حكاه أعداء جده دلف
بسبب التراث والمذهب عن أبيه أبي دلف في شأنه مع أم دلف، وهي
حكاية يمتنع من أن دلف في عقله ونبله وترفعه أن يحكيها، ويمتنع عليه
لوقعت. أن يعتز بدلف ذاك الاعتزاز فيكتفى به حتى لا يكاد يعرف
إلا بأبي دلف وكيف يرضى أبو دلف أن يكتبني كنية تذكره كل وقت
بتلك الفعلة؟

كل ما يحضرنى من أحوال أجداد الأمير في الإسلام أن إدريس
وأخاه عيسى كانا من عمال بني أمية في نواحي أصبهان وعزلها ابن هيرة
إذ ولي للعراق وبعثنا ثم فرامن السجن، كما تراه في ترجمة أبي مسلم الخراساني
من وفيات ابن خلكان وغيره، ثم كان عيسى بن إدريس ومن معه في
نواحي أصبهان يغيرون وينهبون ثم تاب عيسى ونزل مريض ببلدة
الكرج وعمرها ومدنها ابنه أبو دلف، تجد حكاية ذلك عند ذكر الكرج

في معجم البلدان وغيره، ثم أخبار أبي دلف و هي أشهر من أن تذكر
ثم تف. بسيرة عن أبنائه، ثم ذكر هبة الله والد الأمير وإخوته وبعض
بنى عمهم، ففي كامل ابن الأثير وغيره أن ابن عمهم أبا سعد ابن ماكولا
كان وزيرا لجلال الدولة ابن بويه وتوفي سنة ٤١٧ و عقبه في الوزارة
عم الأمير وهو أبو علي الحسن بن علي بن جعفر وتقلبت به الأمور
حتى قتل سنة ٤٢١ ثم ولي الوزارة والد الأمير وهو أبو القاسم هبة الله
ابن علي بن جعفر وكان مولده سنة ٣٦٥ فتقلبت به الأمور إلى الوزارة
و عزل دواليك إلى أن توفي سنة ٤٣٠ في الحبس بهيت بعد أن مكث
محبوسا سنتين ونخسة أشهر كان جلال الدولة سلمه إلى قرواش بن المقلد
فحبسه، وانفرد الأخ الثالث عم الأمير وهو أبو عبد الله الحسين بن علي
ابن جعفر كان من أهل العلم وولى قضاء القضاة ببغداد واستمر فيه سبعا
ونشرين سنة ولاية متصلة لم يعزل البتة حتى مات مع شدة الاضطرابات
في تلك الفترة ببغداد وتعرض أخويه لشرها مرارا، ومولده سنة ٣٦٨
وولى القضاء سنة ٤٢٠ وتوفي سنة ٤٤٧، وفي ترجمته من تاريخ بغداد
٨٠/٨ قول الخطيب «كان نزاها صينا عفيفا لم نرقاضيا أعظم نزاهة
ولا أظلف نفسا منه»، وفي الترجمة أنه من أهل جرباذقان ثم سكن بغداد
وكذلك يذكر في وصف الأمير «الجرباذقاني» وجرباذقان بلد بين همدان
والكركج وأصبهان، كأن بني دلف نزحوا إليها عن الكركج للخلاف
بينهم وبين بني عمهم.

مولد الأمير | ولد الأمير بيلدة عكبرا وهي قرية من بغداد، وفي تاريخ

مولده أقوال الأول سنة اثنتين وأربعمئة، كذا وقع في وفات سنة ٤٨٦ من المنتظم لابن الجوزي وهي السنة التي ذكر أن الأمير توفي فيها أو في التي بعدها و تبعه ابن الأثير في كامله في أخبار سنة ٤٨٦ وابن كثير في وفات هذه السنة عن البداية وبنى على ذلك قوله «وقد جاوز [عمره] الثمانين كذا ذكره ابن الجوزي» .

وهذا القول غلط ففي التذكرة عن ابن النجار وصف الأمير بأنه «أحب العلم من الصبا» ولم أر في شيوخ الأمير أحدا ممن توفي قبل سنة ٤٣٠ ولا فيها إلا أنه قال في رسم (أبا) من الإكمال «وثبتني فيه السعيد ابن» ولا في التي تليها إلا واحدا هو بشرى الرومي الفاتكي فإنه مذكور من شيوخته وقد نص الأمير على ذلك عند ما ذكره في الإكمال في رسم (بشرى) وغالب شيوخته هم ممن توفي سنة ٤٤٠ فما بعدها كما ستراه .
القول الثاني: سنة عشرين وأربعمئة . رواه ابن نقطة في التقييد عن محمد بن عمر بن خليفة الحربي عن ابن ناصر إجازة ، وقاله ابن الجوزي في وفات سنة خمس وسبعين وأربعمئة من المنتظم و تبعه في ذكره في وفات تلك السنة أبو الفداء وابن الأثير وابن كثير مع ذكرهما كابن الجوزي خلافه في أخبار سنة ست وثمانين وأربعمئة كما مر .

القول الثالث ما في النجوم الزاهرة ١١٥/٥ «قال شيرويه في طبقاته: وكان يعرف بالوزير سعد الملك بن ماكولا ، وولد بعكبرا في سنة إحدى وعشرين وأربعمئة في شعبان ، وكنيته أبو نصر ، قال صاحب مرآة الزمان.....» وظاهر هذا أن التاريخ من بقية عبارة شيرويه، وشيرويه

من سمع من الأمير كما يأتي ، فالظاهر أنه يحكى هذا القول عن الأمير نفسه . وفي تذكرة الحفاظ ص ١٢٠٣ « قال الحفاظ ابن عساكر وزير ابوه للقائم أمير المؤمنين وولى عمه قضاء القضاة ببغداد وهو الحسين بن علي ، قال : ولدت في شهر شعبان سنة إحدى وعشرين » وهذا يحكى عن الأمير نفسه ويظهر أن ابن عساكر سمعه من إسماعيل ابن السمرقندي عن الأمير في التذكرة بعد ذلك « قال ابن عساكر سمعت إسماعيل ابن السمرقندي يذكر أن ابن ماكولا . . . » ذكر وفاته كما يأتي ، وإسماعيل من الرواة عن الأمير ، واعتمد هذا القول ابن خلكان قال « كانت ولادته في عكبرا في خامس شعبان سنة إحدى وعشرين وأربعمائة » وأحسبه أخذ هذا عن نقل ابن عساكر عن إسماعيل السمرقندي فإن بقية عبارة ابن خلكان هي معنى ما في التذكرة عن ابن عساكر عن ابن السمرقندي .

القول الرابع ما في معجم الأدباء في ذكر وفاة الأمير « وقال ابن الجوزي : في سنة خمس وثمانين وأربعمائة ومولده بعكبرا في شعبان من سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة » كذا قال وتبعه الكتبي في فوات الوفيات وليس هذا في المنتظم ، ويمكن إهمال هذا القول لولا ما في تذكرة الحفاظ أول الترجمة قال « قال ولدت في شعبان سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة » .

وقد يشكك في الأقوال الثلاثة الأخيرة بما تقدم أن من شيوخ الأمير من توفي سنة ٤٣١ وأنه حكى عن أبيه المتوفى سنة ٤٣٠ في الجبس بعد مكثه فيه سنتين وخمسة أشهر ، ويحاج بما تقدم أن الأمير أحب

مقدمة المصحح

العلم من الصبا وغنى به أهله بدليل ما تراه في رواياته في تهذيب مستمر
الأوهام قلبا يروى عن شيخ بغدادى إلا قال «قراءة في دارنا، أو «قراءة
عليه في دارنا، أو نحو ذلك فلا ينكر إسماعه و هو ابن إحدى عشرة،
أو عشر أو تسع، ولا ينكر حفظه ضبط اسم سمعه من أبيه و هو ابن تسع
أو ثمان أو سبع على أنه لا ينكر اجتماعه بأبيه في محبته، وكان أبوه وزيرا
عربيا وجيها وفي حبس قرواش بن المقلد العقيلي و هو ملك عربى سرى
ولم يعرف لوالد الأمير جرم كبير فالظاهر أنه كان موسعا عليه في محبته
يجتمع به أهله و ولده .

و بعد فأرجح الأقوال هو الثالث: خامس شعبان سنة إحدى
وعشرين وأربعمائة .

حياة الأمير | هل كان له إخوة؟ وهل كانت دارهم التى كان يدعى إليها
شيوخ العلماء ليسمع الأمير منهم هى دار عمه قاضى القضاة الحسين أيضا؟
و هل تزوج الأمير؟ وهل ولد له؟ فى أسئلة أخرى لا أملك الجواب
عنها فلا أقصر على ما أملك .

القدر الذى وقفت عليه من حياة والد الأمير وأخويه بين أن
اللذين وليا الوزارة وهما الحسن و هبة الله عاشا عيشة مضطربة فى مد
و جزر و متاعب و نكبات شديدة منهما و بهما حتى مات الأول قتيلا
و الثانى سجيناً و سلم الثالث الذى اختار العلم و هو الحسين فلا غرابة
أن يعتبر الأمير بذلك فيختار جانب العلم، و الأمير هو القائل:

(شعر)

تجنبت أبواب الملوك لأننى علمت بما لم يعلم الثقلان
رأيت سهيلاً لم يحذ في طريقه عن الشمس إلا من حذار هوان^١
ولا غرابة ان تشبث به الورثة فيأخذ من الإمارة بنصيب لا يعوقه
عن العلم ولا يعرضه لما أصاب أباه وعمه .

ولنبداً بالشطر الأول وهو جانب العلم :

طلبه العلم | ليس بأيدينا ما يصف لنا بداية الأمير في طلب العلم غير أنه
لا يخرج عما كان معروفاً لبناء الأمير الجامعة بين الإمارة والعلم، يرتب له
في بيت أهله مؤدب يحفظه القرآن وعلبه القراءة والكتابة ثم العريّة
والآداب والحساب ويروضه على المحافظة على الواجبات الدينية والآداب
اللائقة بمركز أهله ، وقد كان الأمير نحوياً مبرزاً وشاعراً مجيداً كما يأتى
وهذا يبين عنايته بهذا الجانب وإن لم أجد نصاً على اسم مؤدبه وأستاذه
في العريّة والآداب، فأما الحديث والكتب المؤلفة فيه وفي فنه وغيرها
فسمعها من الشيوخ المعروفين وكان إلى أن ناهز عمره عشرين سنة
لا يسمع أو لا يكاد يسمع إلا في دار أهله، فانتا نجده إذا روى عن بعض
شيوخه المتوفين سنة أربعين أو قبلها أو بعدها بقليل يبين أن السماع كان
في داره ، يقول « قراءة في دارنا ، أو نحو ذلك » وهذا يفسر لنا
ما قد يستغرب من أن جماعة من الشيوخ البغداديين الذين أدركهم لم يذكروا

(١) تصرف في البيت الثاني بما أظنه هو الصواب .

مقدمة المصحح

في شيوخه، و نذكر الآن بعض شيوخه على ترتيب وفياتهم و ذكر
المولد إن عرفناه .

شيوخه :

- ١ - بشرى بن مسيس (و يقال له : بشرى بن عبد الله)
الرومي الفاتني (٤٣٠ -)
- ٢ - القاضي ابو عبد الله الحسين بن علي الصيمري الحنفي (٣٥١ - ٤٣٦)
- ٣ - مسند العراق ابو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان (٣٤٧ - ٤٤٠)
- ٤ - المحدث ابو القاسم عبيد الله بن عمر بن شاهين (٣٥١ - ٤٤٠)
- ٥ - المحدث ابو منصور محمد بن محمد بن عثمان السواق (٣٦١ - ٤٤٠)
- ٦ - المحدث ابو الخطاب عبد الصمد بن محمد بن محمد ..
ابن مكرم. (٣٦٦ - ٤٤٠)
- ٧ - المحدث ابو الحسن احمد بن محمد بن احمد العتيق التاجر (٣٦٧ - ٤٤١)
- ٨ - المحدث ابو علي الحسن بن علي بن محمد التيمي ابن المذهب (٣٥٥ - ٤٤٤)
- ٩ - المحدث ابو القاسم عبد العزيز بن علي الحياط الأزجي (٣٥٦ - ٤٤٤)
- ١٠ - المحدث ابو طاهر عبد الغفار بن محمد بن عبد الغفار -
ابن الاموي (٣٦٣ - ٤٤٧)
- ١١ - القاضي المحدث الاخباري ابو القاسم علي بن المحسن
التوخي (٣٦٥ - ٤٤٧)
- ١٢ - الراوي ابو أحمد محمد بن موسى الغندجاني راوية
تاريخ البخاري وغيره (٣٦٦ - ٤٤٧)

مقدمة المصحح

- ١٣ - المحدث ابو بكر محمد بن عبد الملك بن محمد بن عبد الله
ابن بشران (٣٧٣ - ٤٤٨)
- ١٤ - الإمام القاضى ابو الطيب طاهر بن عبد الله بن
طاهر الطبرى (٣٤٨ - ٤٥٠)
- ١٥ - المحدث المؤرخ القاضى ابو عبد الله محمد بن سلامة
ابن جعفر القضاغى المصرى (٤٥٤ -)
- ١٦ - المحدث القاضى ابو تمام على بن محمد بن الحسن الواسطى
(٣٧٢ - ٤٥٩)
- ١٧ - المحدث ابو على الحسن بن على بن وهب الدمشقى (٤٥٩ -)
- ١٨ - المحدث ابو القاسم الحسين بن محمد بن ابراهيم الحنائى
الدمشقى (٣٧٨ - ٤٥٩)
- ١٩ - المحدث اللغوى النحوى الاخبارى ابو غالب
محمد بن احمد بن مهمل بن بشران الواسطى (٣٨٠ - ٤٦٢)
- ٢٠ - المحدث ابو محمد عبد الله بن الحسن بن طلحة يعرف
بابن البصرى تنيسى سكن دمشق (٤٦٢ -)
- ٢١ - الحافظ الإمام ابو بكر أحمد بن على بن ثابت
الخطيب البغدادى (٣٩٢ - ٤٦٣)
- ٢٢ - المحدث النزيل ابو جعفر محمد بن احمد بن محمد -
ابن المسلة (٣٧٥ - ٤٦٥)
- ٢٣ - المحدث الجليل ابو محمد عبد العزيز بن احمد الكتانى
القيى الدمشقى (٢٨٩ - ٤٦٦)
- المحدث

مقدمة المصحح

- ٢٤ - المحدث ابو القاسم علي بن عبد الرحمن بن الحسن
ابن عليك الرازي (٤٦٨ -)
- ٢٥ - مسند خراسان ابو عمرو عثمان بن محمد بن عبيد الله
المحمي (٤٨١ -)
- ٢٦ - الحافظ الكبير ابو إسحاق إبراهيم سعيد النعماني
الحبال المصري (٣٩١ - ٤٨٢)
- ٢٧ - مسند قزوين ابو منصور محمد بن الحسين بن الهيثم
المقومي (٤٨٤ -)
- ٢٨ - الحافظ الزاهد ابو القاسم عبد الملك بن علي بن شعبة
البصري (٤٨٤ -)
- وجامعة غير هؤلاء منهم من أهل من أهل واسط إبراهيم بن محمد بن خلف
الجماري ، ومن أهل دمشق ابو الحسن أحمد بن عبد الواحد بن محمد السلي ،
ومن أهل مصر أحمد بن القاسم بن ميمون بن حمزة الحسيني ، و عبد الله
ابن ابي الحسن الأشعري ، و عبد الرحمن بن المظفر بن محمد السلي الأديب ،
و من أهل نيسابور هبة الله بن ابي الصهباء بن فتحويه ابو السنايل ، و من
أهل شيراز علي بن محمد بن علي بن الحسين ، وغيرهم .
- رحلاته | في تذكرة الحفاظ «سمع بشري و و خلائق بغداد ،
و أبا القاسم الحنائي و طبقته بدمشق ، و . . . بمصر ، و سمع بما وراء النهر
و خراسان و الجبال و الجزيرة و السواحل و لقي الحفاظ و الأعلام . .
للرواة عنه | جرت عادة المؤلفين أن يذكروا الرواة عن المترجم عقب

مقدمة المصنف

ذكر شيوخه و هؤلاء جماعة من الرواة عن الأمير :

- ١ - الخطيب^١ و قد تقدم رقم (٢١) من شيوخه (٣٩٢-٤٦٣)
- ٢ - البكتاني و قد تقدم رقم (٢٣) من شيوخه (٣٨٩-٤٦٦)
- ٣ - الحافظ ابو نصر محمد بن قنوح الحميدي (٤٢٠-٤٨٨)
- ٤ - الشيخ المحدث الفقيه الزاهد نصر بن إبراهيم المقدسي (٤٠٧-٤٩٠)
- ٥ - الحافظ ابو محمد الحسن بن أحمد ابن السمرقندي (٤٠٩-٤٩١)
- ٦ - الحافظ ابو غالب شجاع بن فارس الذهلي (٤٣٠-٥٠٧)
- ٧ - الحافظ شيرويه بن شهر دار الهمداني (٤٤٥-٥٠٩)
- ٨ - الحافظ ابو الغنائم محمد بن علي بن ميمون النرسي (٤٢٤-٥١٠)
- ٩ - المحدث النحوي الزاهد محمد بن طرخان التركي () (٥١٣-)
- ١٠ - المحدث ابو علي محمد بن محمد ابن المهدي (٤٣٢-٥١٥)
- ١١ - الحافظ ابو عبد الله محمد بن عبد الواحد الدقاق
الأصبهاني
(بضع و ٤٣٠-٥١٦)
- ١٢ - المحدث ابو الحسن علي بن الحسين بن عمر ابن الفراء
المصري
(٤٣٣-٥١٩)
- ١٣ - المحدث المفيد ابو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر
ابن السمرقندي
(٤٥٤-٥٣٦)
- ١٤ - المحدث ابو الحسن علي بن هبة الله بن عبد السلام
الكاتب
(٤٥٢-٥٣٩)

(١) تجد من رواه عن الأمير في تاريخ بغداد ٤٢/١٣. (٢) «بضع وثلاثين وأربعائة».

١٥ - الحافظ ابو الفضل محمد بن ناصر السلاى (٣٦٧ - ٥٥٠)

و آخرون كآبى نصر عبد الملك بن مكى بن بنجير الهمدانى و أبى ثابت بنجير بن على .

الثناء عليه قال الحافظ محمد بن طاهر المقدسى «سمعت ابا إسحاق الحبال

(يعنى المتقدم رقم - ٢٦ - من شيوخ الأامير) يمدح ابا نصر ابن ماكولا و يثنى عليه و يقول : دخل مصر فى زى الكتبة فلم نرفع به رأسا ، فلما عرفناه كان من العلماء بهذا الشأن ، .

و قال الحافظ الحميدى المتقدم رقم - ٣ - من الرواة عنه « ما راجعت الخطيب فى شىء إلا و أحتالى على الكتاب ، و قال : حتى أكشفه ، و ما راجعت ابن ماكولا فى شىء إلا و أجابنى حفظا كأنه يقرأ من كتاب ، . و قال الحافظ شجاع الذهبى المتقدم رقم - ٦ - من الرواة عنه « كان حافظا فنهيا ثقة ، .

و قال شيرويه المتقدم رقم - ٧ - فى الرواة عنه « كان الأامير يعرف بالوزير سعد الملك ابن ماكولا قدم (همدان) رسولا (من الخليفة إلى ملوك تلك الجهات) مرارا ؛ سمعت منه و كان حافظا متقنا غنى بهذا الشأن ، و لم يكن فى زمانه بعد الخطيب أحد أفضل منه حضر مجلسه (بهمدان) الكبار من شيوخنا و سمعوا منه ، .

و قال ابو سعد ابن السمعانى الحافظ « كان ابن ماكولا لييا حافظا عارفا يرشح للحفظ حتى كان يقال له الخطيب الثانى و كان نحويا مجودا و شاعرا مبرزاً جزل الشعر فصيح العبارة صحيح النقل ما كان فى البغداديين

في زمانه مثله طاف الدنيا وأقام ببغداد .

وقال ابن النجار « أحب العلم من الصبا و طلب الحديث و أثقن
الأدب و له النظم و النثر و المصنفات فذهه المقتدى بالله رسولا إلى سمرقند
وضاى لآخذ البيعة له على ملكها .

وقال الذهبي عند ذكر كتاب تهذيب مستمر الأوهام للامير
« ملكيته و هو كتاب نفيس يدل على تبحر ابن ماكولا و إمامته .
وقال الحافظ مؤتمن الساجي « لم يلزم ابن ماكولا طريق أهل العلم
فلم يتفجع بنفسه .

وقال ابن الجوزي في وفيات سنة ٤٨٦ من المنتظم « كان حافظا
للحديث ... و كان نحويا مبرزاً غزل الشعر فصيح العبارة ... و حدث
كثيرا و سمعت شيخنا عبد الوهاب يطعن في دينه و يقول : العلم يحتاج
إلى دين » قال المصنف : عبد الوهاب هو الأنماطي الحافظ الصالح الزاهد
و مولده سنة اثنتين و ستين و أربعائة ، و سيأتى أن الامير خرج من بغداد
قبل سنة ٤٧٥ و لم بعد إليها و كان عمر عبد الوهاب حينئذ نحو اثنتي عشرة
سنة و كان الامير ذا حشمة و أهبة ، عسى أن يكون عبد الوهاب رآه من
بعيد و رأى أهبة و حشمة فأراه ما كان معروفا به من العبادة و الصلاح
ان ذلك نقص في الدين ، و غاية كلمته أن تكون من الجرح المجمل ،
لا يعتد به منع التوثيق ، و قد أعرض الذهبي عن كلمة عبد الوهاب فلم يذكرها
في التذكرة و لا ذكر الامير في الميزان مع التزامه أن يذكر فيه كل من
تكلم فيه ولو بما لا يضره ، فأما كلمة المؤتمن فأبعد عن الطعن إنما غنى
أن

أن اختيار الأمير زى الأمراء أو الكتاب - كما عبر به الحافظ الجبال
وقد تقدم، حال بين الأمير وبين نشر علمه فلم تنتشر الرواية عنه وهذا
صحيح حتى قال الذهبي « يعز وقوع حديث الأمير ابن ماكولا ، يعنى
يعز وجود الحديث مسندا من طريقه .

و قد قدمت السبب الذى دعا الأمير إلى اختيار طلب العلم مع التثبيت
بمظاهر الإمارة وذكرت طرفا من الشطر الأول وبقي منه طرف
أرى أن أرجئه الآن وأقدم الشطر الثانى .

الأمير كما قال ياقوت « من بيت الوزارة والقضاء والرياسة القديمة ،
وقد سبقت الإشارة إلى ما وقفت عليه من الرياسة والوزارة وذلك
ثابت متمكن فأما القضاء فانما عرفته لعلمه الحسين ، وقد نشئ الأمير تنشئة
الأمراء حتى سماعه للعلم كان يُدعى شيوخ أهل العلم إلى داره لسمع منهم
كما تقدم ، ولما رحل إلى مصر كان فى زى الكتاب كما قال الجبال ،
والكتاب إذ ذاك هم الوزراء ونحوهم ، هذا شأن الهيئة والأبهة والحشمة
فأما التلبس بالإمارة فكان حظ الأمير منها هو السفارة بين الخليفة وبين
ملوك البلدان النائية وقد تقدم أن المقتدى الخليفة نفذه إلى سمرقند
وبخارى لأخذ البيعة له على ملكها ، وتقدم أنه ورد همدان مرارا
رسولا من الخليفة إلى ملوك الجهات ، وذكر الأمير فى رسم (برك)
من الإكمال نظام الملك الوزير المشهور مدبر الدولة السلجوقية من سنة
٤٥٥ إلى أن توفى سنة ٤٨٥ فقال الأمير « نظام الملك قوام الدين
غياث الدولة رضى أمير المؤمنين ابو على الحسن بن على بن إسحاق يعرف

بين العجم بالبرك ، ومعناه : العظيم ، سمع الكثير وحدث وأملى
بخراسان جميعها وبالثغور وبهوهستان وغيرها من البلاد وسمعت منه
إملاء بالرى وسمعت منه بنواحي خت وبقراءة غيرى وكان ثقة ثباتاً
متحرراً فيها عالماً ، وكان سفراء الخلفاء إلى الملوك إنما يختارون من مشاهير
العلماء وقد اجتمع في الأمير العلم والإعراق في الإمارة ، ولم تذكر له
مباشرة للإمارة سوى هذه السفارات ، ويظهر أن الخليفة لقبه بالأمير
سعد الملك ليكون ذلك أرجى لنجاحه في سفاراته ، وهل لقبه أيضاً
بالوزير فقد كان يعرف بذلك كما سلف من شيوخه ؟

لم تكن سفارات الأمير ورحلاته في البلدان لتشغله عن العلم
فقد رأيت حاله مع نظام الملك و مر بك قول شيوخه في حال الأمير في
همدان . وقال الأمير في (باب برهان وبرهان) عن تهذيب مستمر
الأوهام قال الخطيب : برهان بن سليمان السمرقندى الدبوسى - بتشديد
الباء - وهذا وهم ، لأنه الدبوسى بتخفيف الباء ، دبوسية بلدين كشانية
و كرميلية (عند ياقوت : كرمينية) دخلته وحدثت به وسمع
الجماعة من أهل العلم منى به .

الأمير والأدب | للأمير كتاب (مفاخرة القلم والسيف والدينار) ذكره
صاحب كشف الظنون وقال «أوله : اللهم إنا نسألك إلهام ذكرك -
الح» وله مقاطيع من الشعر من أجودها قوله :

قوض خيامك عن أرض تهان بها وجانب الذل ان الذل ليجتنب
و ارحل إذا كانت الأوطان منقصة فالندل الرطب في أوطانه حطب

الأمير والخطيب وهذا الفن | قد سبق أن الخطيب من شيوخ الأمير ومن الرواة عنه في الجملة والنظر هنا فيما يتعلق بكتاب تهذيب مستمر الأوهام ، ففى التذكرة « قال أبو الحسن محمد بن مرزوق : لما بلغ الخطيب أن ابن ماكولا أخذ عليه في كتابه المؤتلف و صنف في ذلك تصنيفا وحضر عنده ابن ماكولا سأله الخطيب عن ذلك فأنكر ولم يقر وأصر وقال : هذا لم يخطر ببالى . و قيل إن التصنيف كان في كنه ، فلما مات الخطيب أظهره وهو الكتاب الملقب بمستمر الأوهام ، قال المعلّى : ظاهر صيغة الذهبي أن الحكاية ثابتة عن محمد بن مرزوق ، و محمد بن مرزوق ثقة من الرواة عن الخطيب ومولده سنة ٤٤٢ ، ومات سنة ٥١٧ وفي معجم الأدباء « قال ... الحميدى ، فذكر الكلمة التى تقدمت في الثناء على الأمير ، وقال عقبها « قال وبلغ أبا بكر الخطيب أن ابن ماكولا أخذ عليه في كتابه المؤتلف و صنف في ذلك تصنيفا وحضر عنده ابن ماكولا وسأله الخطيب عن ذلك فأنكره ولم يقر به وقال : تنسبني الناس إلى ما لا أحسنه من الصنعة ، واجتهد الشيخ أبو بكر أن يعترف بذلك وحكى له ما كان من عبد الغنى بن سعيد في تتبعه أوهام الحاكم أبي عبد الله في كتاب المدخل - وحكايات عدة من هذا المعنى ، قال : أرني إياه فان يكن صوابا استفدته منك ولا أذكره إلا عنك ، فأصر على الإنكار وقال : لم يخطر هذا ببالى قط ولم أبلغ هذه الدرجة ، - أو كما قال ، قال المعلّى : ظاهر السياق أن هذه الحكاية حكاها الحميدى .

لكن الأمير يقول في خطبة تهذيب مستمر الأوهام ما نصه :

وبعد ذلك طاب أبا بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي
رحمه الله - وكان أحد الأعيان من شاهدناه معرفة وإتقاناً وحفظاً
وضبطاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتقناً في علله وأسانيده،
وخبرة برواياته وناقله، وعلماً بصحيحه وغيره وفردته ومنكره وسقيمه
ومنطروحه، ولم يكن للبغداديين بعد أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني
من يجرى مجراه ولا قام بعده بهذا الشأن سواه، وقد استفدنا كثيراً من
هذا اليسير الذي نحسنه به وعنه، وتعلمنا شطراً من هذا القليل الذي
نعرفه بتنيهه ومنه، فجزاه الله عنا الخير ولاقاه الحسنى وجميع مشايخنا
وأئمتنا وجميع المسلمين - كان قد عمل بالشام كتاباً سماه المؤلف تكملة
المؤتلف ولما عاد إلى بغداد قرأ على شئنا من أوله مغرباً على به مشرفاً لي
بما ضمنه إياه ومعرفاً لي قدر ما تيسر له وأنه قد استدرك فيه على أئمة هذا
العلم أشياء تم عليهم السهو فيها ونبه على أشياء غفلوا عنها ولم يحيطوا
بها معرفة، ووجدته كبيراً فظننت أنه قد استوعب ما يحتاج إليه في
هذا المعنى ولم يدع بعده لمتبع حكماً؛ ولما دُعِيَ به فأجاب قال لي
بعض المتشاغلين والمعتنين بهذا العلم: لقد تعب الخطيب وأتعب، تعب
بما جمعه، وأتعب من أراد أن يعرف الحقيقة في [اسم] لأنه يحتاج
أن يطلبه في كتاب الدارقطني فإن لم يجده ففي كتابي عبد الغني، فإن لم يجده
ففي كتاب الخطيب ثم يحتاج أن [يفصل] طبقاته أيضاً فيمضي زمانه
ضياعاً ويصير ما أريد من إرشاده تضليلاً فلو أنك جمعت شمل هذه الكتب
وجعلتها كتاباً واحداً حزت أثواب ويسرت على مبتغى العلم الطلاب،

وراجعتني في ذلك مراجعة تحرمت لها وأوجبت له فيها رعاية لحقه
ورغبة في مساعدته و اغتناما للأجر في إفادة مسترشد و تعليم جاهل
ومعرفة^١ طالب ، وبدأت بالنظر في كتاب الخطيب فوجدته يذكر في
أوله أنه قد جمع فيه من مؤتلف أسماء الرواة و أنسابهم و مختلفها و مما يتضمن
كتب أصحاب الحديث من ذلك و إن لم يكن المذكور راويا ما شذ عن
كتابي أبي الحسن علي بن عمر و أبي محمد عبد الغني بن سعيد المصنفين في
المؤتلف و المختلف و في مشتبهِ النسبة و انه يذكر ما رسم فيها أو
في أحدهما على الوهم و دخل على مدونه فيه الخطأ و السهو و بين فيه صوابه
و يورد شواهد و يذكر صحيح ما اختلفوا فيه مما انتهى إليه عليه و يقر
ما أشكل عليه من ذلك لينسب كل قول إلى صاحبه ، و جعله خمس فصول ،
أورد في الأول منها ما لم يذكره و لا واحد منها ، و في الثاني أوهام
كتبهم ، و في الثالث ما أغفلاه مما أوردا له نظائر ، و في الرابع أشياء
ذكرها و قصرا في شرحها و إيضاها فييتها و أتم نقصانها ، و في الخامس
ما أوردها من الأحاديث نازلة و وقعت له عالية ، و لما أنعمت النظر
فيه وجدته قد ذكر في الفصل الأول ما قد ذكره أو أحدهما ،
و في الفصل الثاني قد غلطها في أشياء لم يغلطا فيها و أخل بأوهام لها ظاهرة ،
و في الفصل الثالث قد كرر أشياء ذكرها أو أحدهما ، و أخل بنظائر
لما ذكره لم يهتد إليها ، و في الفصل الرابع لم يشرح مما ضمن بيانه إلا شيئا
يسيرا و في كتبهم أشياء كثيرة تحتاج إلى شرح و بيان و إيضاح و تعريف
(١) لعل الصواب « و « و « و « .

ولا سيما كتاب عبد العلى فان أكثر ما فيه غير معين ، وجدت له
 فى تضاعيف الكتاب أوهاما من تصحيف وإسقاط أسماء من أنساب
 وأغلاطا غير ذلك ، فتركته على ما هو عليه ، وجمعت كتابى الذى
 سميته بالإكمال ولم أتعرض فيه لتخليطه ولا لتخليط غيره رسمت
 ما غلط فيه واحد منهم فى كتابه - على الصحة ، ولما أعان الله على
 تمامه ذكرت ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : من كتم علما
 عليه ألجم يوم القيامة بلجام من نار . وما روى عن بعض السلف
 أنه قال : ما أوجب الله تعالى على الجهال أن يتعلموا حتى أوجب
 على العلماء أن يعلموا . وخشيت أن تبقى هذه الأوهام فى كتبهم فيظن
 من يراها أنها الصحيح ويتبع أثرهم فيها فيضل من حيث طلب الهداية
 ويزل من جهة ما أراد الاستنبات وإذا رأى كتابى بما [يخالفها]
 تصور أن الغلط ما ذكرته أنا ، وإن أحسن الظن بى جعل قولى خلافا
 وقال : كذا ذكر فلان ، وكذا ذكر فلان ، فاستخرت الله تعالى ورغبت
 إليه فى عضدى بالتوفيق والإرشاد ، وسألته إلهامى القصد وتأيدى
 بالسداد وجمعت فى هذا الكتاب أغلاط أبى الحسن على بن عمر
 وعبد الغنى بن سعيد بما ذكره الخطيب وما لم يذكره لتكون أغلاطهما
 فى مكان واحد ، وما غلطهما فيه وهو الغلط ، وأغلاط الخطيب فى المؤتلف
 ورتبته على حروف المعجم ليسهل طلبه على ملتصقه ويقرب وجوده
 من طالبه وثبت الحجة على ما ذكرته والدليل على ما أوردته واعتمدت
 الإيجاز والاختصار ولم أسق الطرق وأكثر بتكرير الأسانيد ، وتركت

أغلاطا للخطيب رحمه الله في تراجم أبواب حكاها عن الشيخين وهم عليهما
أو على أحدهما فيها ورتبها على غير ما رتباه تركا للصياغة ولأن ذلك
بما لا يضر طالب العلم جهله ولا تنفعه استفادته و يعلم الله تعالى أن قصدي
فيه تبصير المسترشد وإرشاد الحائد وتيسير الطرق على حافظي شريعة
الإسلام وتقريب البعيد على ناقلي سنن الأحكام وهو بقدرته ولطفه
لا يضيع أجر من أحسن عملا إنه جواد كريم رؤف رحيم .

قال المعلی: سقت هذه الخطبة بطولها لما اشتملت عليه من المطالب
وأصل مقصودي هنا أن الأمير ينص على أنه إنما بدله أن يؤلف في هذا
الفن بعد أن دعي بالخطيب فأجاب، وأنه بدأ بتأليف الإكمال فلما تم شرع
في تأليف تهذيب مستمر الأوهام . قد يقال إن كلمة «دعي به فأجاب»
وإن كان ظاهرها الموت فإنها تحتل غيره، ويقوى هذا الاحتمال عدول
الأمير إليها عن التصريح بالموت، وهذا ربما يشعر بأن القضية وقعت في
حياة الخطيب ولكن لم يشأ الأمير أن يصرح في كتابه بما يتأخى ما قاله
للخطيب، ولا مجال لأن يكذب فوري بهذه الكلمة، قال المعلی: هذا
بإدري الرأي وجيه لكن يرد أن في آخر الإكمال (نسخة دار الكتب)
ما نصه «قال الأمير أبو نصر هبة الله بن علي بن جعفر رحمه الله فرغت

(١) عندي من تهذيب مستمر الأوهام نسخة مصورة مكبرة عن فلم بمعهد
المخطوطات كما في فهرسه رقم ١٩٠ في كتب التاريخ وفي الفهرس أنها كتبت
في القرن السابع . وفي النسخة قصص في أثنائها . ولم يصلني إلا بعد طبع الجزء
الأول من الإكمال .

من تصنيف هذا الكتاب يوم الاثنين ثالث شعبان من سنة سبع و ستين وأربعمائة وكان الابتداء بتصنيفه ليلة السبت الثاني من صفر سنة أربع وستين وأربعمائة ، عملت إلى بعض حرف الحاء ثم تشاغلته عنه مدة طويلة ثم عدت فأكمله يوم الأحد سابع شعبان سنة سبع و ستين وأربعمائة ، وبدأت بكتب هذه النسخة في سنة سبع ثم خرجت من بغداد وقد بلغت إلى آخر العاشر منها ثم عدت إلى تبليغه الثاني من شهر رمضان سنة سبعين وأربعمائة وفرغت منها يوم الثلاثاء السادس عشر من شوال سنة سبعين وأربعمائة ، والخطيب توفى في سابع ذي الحجة سنة ثلاث و ستين وبين وفاته وشروع الأمير في تصنيف الإكمال - على حسب ما ذكره - أقل من شهرين ، ولم ينص على تاريخ ابتدائه تصنيف كتابه الثاني (تهذيب مستمر الأوهام) ولكن في آخره ما نصه ، قال الأمير ابو نصر بن مذكولا رحمه الله : وهذا آخر ما وجدناه إلى آخر صفر من سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة مع تقسم الفكر وتشعب الخطر بأحوال الزمان ونوائبه وقلة التفتير والتفتيش ولعل الوقت يتسع فأعيد النظر مرة أخرى وأتقصى التفتيش فان وجدت شيئا لحقته بمكانه ، .

ويشهد لما ذكره الأمير أن الخطيب إنما عاد إلى بغداد سنة اثنتين وستين كما في التذكرة ص ١١٤٢ عن ابن السمعاني وبين ذلك و وفاة الخطيب أقل من ستين ولا أرى هذه المدة تتسع لتحصيل الأمير نسخة من كتاب الخطيب ثم نظره فيه ثم تعقبه له و تأليفه كتابا في ذلك يحضر إلى الخطيب وهو في كنه ، ثم لا داعي للأمير بعد وفاة الخطيب إلى

أن يصرح بما تقدم لو كان يعلم أنه خلاف الواقع ، وفي وسعه أن ييهم الأمر .

وبعد فالخطب سهل فإن الحكاية لم تثبت أن الأمير صنف وإنما ذكرت أنه بلغ الخطيب أن ابن ماكولا أخذ عليه في كتابه وصنف في ذلك تصنيفا ، ولم تبين من الذي بلغ الخطيب ذلك والمخلص من التعارض هو أن الأمير لما اطلع على كتاب الخطيب كان يعرض له الاعتراض بعد الاعتراض ويهاب الخطيب ولكنه يذكر ذلك لبعض من يثق به و كأنه تكرر ذلك فتوهم بعض أولئك الذين كان يثق بهم أنه قد شرع في تصنيف يتعقب فيه الخطيب فنعى ذلك إلى الخطيب فجرى ما جرى والأمير صادق فيما أجاب به الخطيب لأنه لم يكن قد بدا له أن يصنف تصنيفا و صادق فيما قاله في كتابه .

أما ما يظهر من كلام الأمير من تأخر جمعه التهذيب عن تصنيفه الإكمال فقد يعارضه ما يوجد من الإحالة عليه في الإكمال ، و يوفق إما بأن تكون تلك الإحالة متأخرة ألحقها الأمير في الإكمال ولم تكن فيه عند ما أتم تصنيفه أول مرّة ، وإما وهو المتجه بأن الأمير عزم أولا على تصنيف الكتابين وبدأ بتصنيف الإكمال مهذبا و كان كلما رأى وهما في تلك الكتب التي هذبا قيد ذاك الوهم في دفتر خاص فلما أتم تصنيف الإكمال وتأكد عزمه على تصنيف التهذيب شرع في تصنيفه بعد أن تجمعت له مادة ذلك ويشهد لهذا أنه فيما قد وقفت عليه الإحالات قال فيها « ذكرناه في الأوهام ، ولم يذكر اسم التهذيب .

و ليتدبر القارى اعتذار الأمير عن تعبه أو هام المتقدمين فيانى لم أر
فى معناه اعتذارا يضاهيه فى المتانة والإقناع . و قد سمعت ثناءه البالغ على
الخطيب و تواضعه فى نفسه و أوضح الحال فى مقدمة الإكمال إذ قال :
« و لست ادعى التقدم عليهم فى هذا الفن و لا المساواة لهم فيه و لا المقاربة ،
و إنما ادعى أنى تمتعت هذا الفن أوفى مما تتبعوه و صرفت إليه اهتمامى
أكثر مما صرفوه ، و تركت التأويل الضعيف الذى أجعله طريقا إلى تغليط
أئمة هذا الشأن الذين بأقوالهم تقتدى ، و لآثارهم تقتنى ، و لآنى كفيت مؤنة
التتبع لما أودعوه كتبهم خفف عنى أكثر الثقل و سقط عنى عظم العناء » .
و قد كان الأمير معنيا من صباه بضبط الأسماء فقد مر بك فى بيان
تاريخ ولادته قوله فى ضبط (أبّا) « و ثبتنى فيه السعيد أبى » و تقدم هناك
ما يتعلق به ، و لا بد أنه جرى على ذلك فى طلبه العلم و يشهد لذلك ما يدل
عليه كلامه من جمعه كثيرا من الكتب فى التواريخ و النسب بالخطوط
الموثوقة فينقل عن تاريخ مصر لابن يونس و يذكر أنه عنده بخط أبى عبد الله
الصورى الحافظ المتقن ، و ينقل عن تاريخ بخارى لغنجار و يذكر أنه عنده
 بخط غنجار المؤلف ، و ينقل عن كتاب شبل بن تكين فى النسب و يذكر أنه
عنده بخط شبل ، و هكذا يقول فى كتب أخرى « بخط ابن الفرات - بخط
ابن عبدة النسابة - بخط على بن عيسى الربعى - فى كتاب أحمد بن محمد بن
سعيد بخطه فى نسب حمير » ، و نحو ذلك فى نسب قضاة و غيرها و يبين
فى مواضع أسانيده بهذه الكتب عن أهلها المتقنين لها كالنسابة العمري ،
و الشريف النسابة ، و غير ذلك و سيتضح ذلك من فهرس الكتب الذى

سيرتب في فهارس الإكمال إن شاء الله .

ثم قضية الوقت و التفرغ فقد كان الخطيب رحمه الله موزع الوقت و النظر بين عدة مؤلفات يؤلفها معا يجعل ساعة لهذا و ساعة لذلك مع اشتغاله بالتسميع و غيره و قريب من ذلك حال الدارقطني فأما الأمير فانه حصر همه في هذا الفن .

خروج الأمير آخر مرة من بغداد و وفاته | توافقت الروايات على أن الأمير قتل في بعض بلدان الشرق اغتاله غلمان له أتراك و أخذوا ماله و فروا و اختلف في الموضع و التاريخ أما الموضع فقيل خوزستان أو الأهواز و هما واحد و قيل جرجان و قيل كرمان .

و أما التاريخ فذكر ابن الجوزي الأمير في وفاته سنة ٤٧٥ من المتظم و جزم بوفاته فيها ثم ذكره في وفاته سنة ٤٨٦ و جزم بوفاته فيها أو في التي تليها و كلا القولين مروى عن شيخه محمد بن ناصر في التذكرة قال ابن ناصر قتل الحافظ ابن ماكولا و قد كان سافر نحو كرمان و معه بمالكه الأتراك فقتلوه و أخذوا ماله في سنة خمس و سبعين و أربعمئة ، هكذا نقل ابن النجار . و قال أبو سعد السمعاني سمعت ابن ناصر يقول قتل ابن ماكولا بالأهواز إما في سنة ست - أو سبع - و ثمانين و أربعمئة ، و في التقيد « أخبرنا محمد بن عمر بن علي بن خليفة الحربى قال ابنا ابن ناصر إجازة : مولد^١ ابى نصر ابن ماكولا في سنة عشرين و أربعمئة و قتل في سنة خمس و تسعين (كذا) و أربعمئة بخوز كربان (كذا) قتله غلمان له

(١) في النسخة « مولى » .

من الأتراك وأخذوا الموجود من ماله ، وقوله « و تسعين » محرف والصواب « و سبعين » جزما ، وفي وفیات ابن خلکان « قال الحمیدی خرج إلى خراسان و معه غلمان له أترك فقتلوه بمرجان و أخذوا ماله و هربوا و طاح دمه هدرا رحمه الله تعالى » و الحمیدی توفي سنة ٤٨٨ كما مر في الرواة عن الأمير ، وفي معنى الأول ما ذكره ابن عساكر عن إسماعيل ابن السمرقندی قال « سنة نيف و سبعين و أربعائة » ، وفي معنى الثاني بل هو عبارة عنه فيما أرى قول ابن السمعاني « بعد الثمانين » فأما قول ابن خلکان « و قال غيره في سنة تسع و سبعين » فشاذ و لم يبين قاتله وكذلك قول ياقوت و تبعه الكتبي « سنة خمس و ثمانين » و أراه وهنا . و ثم قضايا قد يستدل بها على تأخر موت الأمير عن سنة ٤٧٥ :

الأولى أن ابن ناصر من الرواة عن الأمير مع أنه إنما ولد سنة ٤٦٧ ، و يجاب عن هذا بأنه لا مانع من سماع ابن ثمانين سنين مع أن ابن ناصر إنما يروى عن الأمير بالإجازة كما صرح به ابن نقطة في التقييد قال « و آخر من حدث عنه بالإجازة محمد بن ناصر » .

الثانية ما في التذكرة من طريق ابن المقير و ابن الأخضر عن ابن ناصر « عن كتاب أبي نصر الأمير إليه » و من طريق أبي الحسن بن الفراء عن الأمير ... ، قد ذكر خبرا هو في الإكمال في رسم (فافاه) و الإكمال يرويه الناس عن ابن المقير عن ابن ناصر عن الأمير ، فيظهر أن الذهبي إنما أخذ رواية ابن المقير لذلك الخبر من سند الإكمال نفسه ، فأما ما في سياق الخبر من مخالفة لما في الإكمال فكان الذهبي ساق لفظ ابن الفراء عن الأمير و لم

ولم يسق لفظ ابن ناصر وعلى هذا فإن ناصر يروى الإكمال از يروى ذلك الخبر على الأقل حتى إجازة كتب بها الأمير إليه ، وابن ناصر نشأ يتيمًا من عائلة هي إلى الفقر أقرب منها إلى التوسط فكيف يظن به وهو في السابعة من عمره ، تقريباً أن يكتب الأمير إليه ؟ أما أن يكتب إليه وهو ابن سبع عشرة سنة أو نحوها فهذا لا غبار عليه فإن ابن ناصر كان في ذلك السن طالباً لبيا فقير ممتنع أن يكتب إلى الأمير يلتمس منه الإجازة فيسعه الأمير بالكتابة إليه بها .

والذي يظهر لي أن كلمة «إليه» من زياده بعض الرواة توهمًا وإتاما أصل اللفظ «عن كتاب الأمير أبي نصر» ويقصد بالكتاب ههنا كتاب الإجازة كأن الأمير كتب إجازة لجماعة التمسوا منه ذلك وكتبوا أسماءهم وكان فيهم من يعنى بابن ناصر فكتب اسم ابن ناصر معهم فكتب الأمير بالإجازة لمن في ذلك الكتاب ، وما يشهد لهذا ما في رسم (فتحويه) من استدراك ابن نقطة عند ذكر هبة الله بن أبي الصهباء أحد شيوخ الأمير ما لفظه «وسمع منه أبو نصر ابن ما كولا ونسبه في إجازته كذلك» دل هذا على أنه كانت هناك إجازة من الأمير مكتوبة معروفة بين أهل العلم اطلع عليها ابن نقطة ، وأنها كانت لجماعة إذ لو كانت لواحد لكان الظاهر أن يسميه ابن نقطة ، يقول «في إجازته لفلان» على أنه لو ضحت كلمة «إليه» لم يكن فيها ما ينافي أن تكون الكتابة و ابن ناصر في السابعة مثلاً لأن الواقع فيما يظهر كما مر جماعة

كتبوا إلى الأمير يلمسون الإجازة وكتبوا ابن ناصر معهم فكتب الأمير إلى المسمين في الكتاب ومنهم ابن ناصر، وقد تقدم عن ابن ناصر أنه قال مرة إن الأمير قتل سنة خمس وسبعين فكيف يقول هذا وعنده كتاب الأمير إليه بعد هذا التاريخ؟

الثالثة ما في رسم (الجمال) من الإكمال ذكر إبراهيم الجبال المتقدم في شيوخه رقم (٢٦) وقال «وكان مكثرا ثقة ثبنا...» وفي الإكمال أيضا في رسم (بزرک) في ذكر الوزير نظام الملك «وكان ثقة ثبنا...» وهذه الصيغة «كان ثقة» إنما تقال عادة فيمن قدم مات، ولم يمت الجبال إلا سنة ٤٨٢ ولا نظام الملك إلا في سنة ٤٨٥، وربما كانت هذه الكلمة هي مستند ابن ناصر في قوله الثاني إن الأمير توفي سنة ست وثمانين وأربعمئة ألوفى التي تليها وقد تكون هي مستند يافوت إذ قال إن وفاة الأمير سنة خمس وثمانين وأربعمئة إن لم يكن وهم، ولا يחדش في هذا وجود هذه الكلمة في جميع نسخ الإكمال التي وقفت عليها ومنها النسخة التي ذكر في آخرها قول الأمير إنه فرغ من التلييض سنة سبعين وأربعمئة، لاحتمال أن الأمير زاد في النسخة زيادات بعد هذا التاريخ ولما ظهرت النسخة التي زاد فيها ألحق أرباب النسخ التي كانت قبل ذلك تلك الزيادات في نسخهم، وقد ينظر في هذه القضية بأن كلمة «كان ثقة» ربما تقال فيمن هو حي ففي ترجمة ابن المسلمة (المذكور في شيوخ الأمير رقم - ٢٢) من تاريخ بغداد هذه الكلمة «وكان ثقة...» مع أن الخطيب توفي قبله.

وبالجملة فلم يتضح لى ترجيح لاحد القولين على الآخر غير أن
اشتهار الاول بين البغداديين بدون مخالف محقق يدل على أن الأمير
خرج من بغداد فى أوائل سنة خمس وسبعين وأربعمئة أو قبلها
ولم يعد إليها ولا ورد إلى بغداد خبر بحياته بعدها إلا أن يكون شيئاً
وقع لابن ناصر بعد زمان .

هذا وإنى لما أستوعب الإكمال والمستمر مطالعة وقد يكون فيما
لم أطلعه منهما ما يوضح الحال والله المستعان .

مؤلفات الأمير | أشهر مؤلفات الأمير كتاب الإكمال وله كتبت هذه
المقدمة وسيأتى بسط القول فيه ، وكتاب تهذيب مستمر الأوهام
وقد تقدمت ^{١٠١} وكتاب الوزراء ذكره الأمير فى رسم (البريدى) من
الإكمال قال «ابو عبد الله البريدى الذى ولى الوزارة قد ذكرناه فى كتاب
الوزراء» وكتاب مفاخرة القلم والسيف والدينار ، مر ذكره .

الإكمال ووصفه

اسمه التام (الإكمال فى رفع [عارض] الارتباب عن المؤلف
والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب) و كلمة «عارض» ثبتت
فى النسختين رقم ٥ و ٦ الآتى ذكرهما فى النسخ .

الإكمال كتاب جليل أثنى عليه أرباب هذا الفن وأهل المصطلح
ومترجمو الأمير وغيرهم فمن أمثلة ذلك : قال ابن نقطة «جمع فيه
كتب الحفاظ المتقدمين وصار قدوة وعلماً للحدثين وعمدة للحفاظ
المتقنين وفاصلاً بين المختلفين ومزيلاً لشبه الشك عن قلوب المرتابين»

وقال النووي في التقریب عند ذكر كتب هذا الفن « أحسنها وأكملها الإكمال لابن ماكولا » وقال ابن خلكان « هو في غاية الإفادة في رفع الالتباس والضبط والتقييد وعليه اعتماد المحدثين وأرباب هذا الشأن فإنه لم يوضع مثله ولقد أحسن فيه غاية الإحسان وما يحتاج الأمير المذكور مع هذا الكتاب إلى فضيلة أخرى وفيه دلالة على كثرة اطلاعه وضبطه وإتقانه » .

الكتاب مرتب على ترتيب حروف المعجم فهو مقسوم إلى ثمانية وعشرين حرفاً ، وكل حرف مقسوم إلى قسمين الأول ما نجا في الأسماء والألقاب والكنى والثاني في مشتبه النسبة ، وكل قسم من هذه الأقسام مرتب على أبواب يشتمل كل باب على مادتين فأكثر يذكر تحت كل مادة شخص أو أكثر ، فاذا كثروا بدأ بالأشخاص الذين يقع الاشتباه في أسمائهم أو ألقابهم أنفسهم فاذا فرغ منهم قال : (الكنى والآباء) فذكر من يقع الاشتباه في كنيته أو في اسم بعض آباءه أو كنيته مثال ذلك قال في حرف الباء الموحدة (باب بَجِير و بَحِير و بَحْر و بَحْر) ثم ذكر المادة الأولى وهي (بَجِير) فذكر بَجِير بن أبي بَجِير و بَجِير بن بَجيرة و بَجِير بن زهير و عدة بَجِيرين ، ثم قال : (الكنى والآباء - أبو بَجِير محمد بن جابر و أبو بَجِير زهير بن أبي سلى . . . والحارث بن بَجِير . . . و جابر بن أبي بَجِير) وعند الاستواء يقدم الرجال على النساء و يقدم الصحابة فن بعدهم من الرواة الأقدم فالأقدم ثم الشعراء والأمراء والإشراف في الإسلام والجاهلية . هكذا شرط في خطبه و وعد بأن

بأن يُرتَّب الأبواب على ترتيب الحروف وسيأتى شيء من خطبته . وإذا كان الاشتباه قد يكون فى الحرف الأول فلا بد أن يجمع فى الباب بين مادتين مشتبهتين على الأقل مع أن إحداهما من حرف و الأخرى من آخر مثل أول حرف الباء (باب باشر و ناشر و ياسر و ماشر) فترتيب الكتاب على ثمانية و عشرين حرفا إنما هو بالنظر إلى أول مادة تذكر فى الباب مثل (باشر) هنا و فى الإمكان أن يجعل هذا الباب فى حرف النون بتقديم مادة (ناشر) و فى التحتية بتقديم (ياسر) و قس على ذلك و الأمير يحاول أن يكون للتقديم مسوغ و لذلك نجده قد يذكر الباب فى حرف ثم يكتب فى الحاشية فى موضع آخر أنه ينبغى تأخير ذاك الباب إليه كما سترى هذا فى التعليقات ، و بناء على ذلك تختلف النسخ و يختلف ترتيب المؤلفات فى الفن و إنما الممكن مراعاة ترتيب الأبواب باعتبار الحرف الثانى و ما بعده من المواد الأولى منها و قد أرى الأمير هذا فى الجملة و أدخل به فى مواضع لأسباب قد تظهر فقدم فى باب الألف باب أبين و ما يشبهه به على باب أبأ و ما يشبهه به و كان ذلك لأن قبلهما باب آمين و أمين و أمين ، و أبين قد يشبهه بذلك فى الجملة بخلاف أبأ ، و على كل حال فالإخلال بالترتيب لا ضير فيه فان الفهارس تغنى عنه و تزيد .

كثيرا ما يستطرد الأمير لذكر تنف من أنساب القبائل و المشاهير نقلا عن أئمة النساين من كتبهم المشهورة و يذكر نسخ كتبهم الصحيحة التى وقعت له و شيوخهم الذين تلقى عنهم و أسانيدهم .

كثيرا ما يذكر الخلاف ويرجح تارة ويسكت أخرى وإذا رجع ذكر حجة . قلما يتعرض في الإكمال لتوهم بعض من قبله لأنه أفرد لذلك كتاب تهذيب مستمر الأوهام وسيأتي نقل خطبته وفيها فوائد تتعلق بالإكمال .

نسخ الإكمال

١ - نسخة دار الكتب المصرية وهي نسخة في مجلدين الأول إلى آخر حرف الراء في ٣١٩ ورقة والثاني إلى آخر الكتاب في ٣٣٤ ورقة مقاسها على ما في فهرس معهد المخطوطات رقم ٦١ في كتب التاريخ (٢٥×١٧) عدد الأسطر في الصفحة الكاملة ٢١ بخط نسخ جميل واضح والنسخة معني فيها بتوضيح الكتابة وإثبات النقط وعلامات الإهمال والفواصل والشكل في أكثر المواضع الملتبسة ، وفي آخر الجزء الأول ما لفظه « كتبه لنفسه عبد الكريم بن الحسن بن جعفر بن خليفة البعلبكي ... ووافق الفراغ منه في غرة شعبان سنة إحدى وتسعين وخمسمائة » وبالحاشية « عارضت به الأصل المنقول منه فصح بحسب الجهد والطاقة والله الحمد والمنة » وفي آخر الثاني مثل ما تقدم إلا أنه قال « لخمس بقين من شوال سنة إحدى وتسعين وخمسمائة » . وقال بعد ذلك « نقلته عن نسخة الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي (هو ابن عساكر) وهي بخط محمد بن عبد الملك بن علي بن نصير الغافقي التدميري وتاريخ نسخها في سنة سب و تسعين وأربعمائة » وفي حواشي النسخة تعليقات عن خط المؤلف منها ص ٥٥ وقع في المتن « باب الأمين والأمير ... »

و مقابله في الحاشية ما لفظه « بخط المصنف: يرد هذا الباب و يلحق
باب آمين و أمين و أمين في أول الكتاب، و حواش كثيرة عن ابن الفرضي
و عن ابن الجارود و عن الدارقطني و عن الخطيب و عن ابن ناصر و غير
ذلك لعلها منقولة عن حواشي نسخة الحافظ ابن عساكر و سترى جميع
ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى، و فيها في مواضع النقل عن نسخة
أخرى كما تراه في ض ٢٩ منها و سترى الإشارة إليه في موضعه و في
النسخة أشياء يسيرة جعلت في المتن و نبه على أنها من زيادة الحميدي
منها في ص ٥٠ و ص ١٨٨ في رسم (الباجي) .

و بالجملة فلو كانت نسخة ابن عساكر نفسها لما زادت على هذه
في الصحة و الإتقان بل إن كثيرا من الكتب يوجد منها نسخ كانت
لبعض الحفاظ و مع ذلك نجد ما دون هذه بكثير .

و عبد الكريم ذكر في كشف الظنون في الكلام على تامات الحريري
أنه شرحها « صفي الدين عبد الكريم بن حسن اللغوي البعلبكي شرحا جيدا
في الغاية و توفي سنة ٦٠٠ » و أنا أعتبر هذه النسخة الأصل و أشير
إليها في التعليقات بلفظ (الأصل) .

٢ - نسخة في المكتبة الآصفية بميدرا آباد دكن حديثة الخط و لكنها جيدة
و منقولة عن أصل جيد إما أن يكون منقولا من النسخة الأولى و إما
عن أصلها الذي هو نسخة ابن عساكر فإنه موافق للنسخة الأولى في عامة
الأشياء إلا أنه يدرج الحواشي في المتن و علامة هذه النسخة (هـ) .

٣ - نسخة أخرى في المكتبة الآصفية أقدم من التي قبلها لكنها رديئة جدا

- وهي موافقة للنسخة الثانية . ولم نستفد منها وحدها شيئا .
- ٤ - كراريس من نسخة نقلت عن نسخة في السند أهداها إلى حضرة الشاب العالم الفاضل - أمير تراب الظاهري استفدت منها في الجملة وعلامتها (س) .
- ٥ - نسخة من أول الكتاب إلى أثناء باب الحصني وما يشبه به وهي في ملك حضرة المحسن الكبير نصير السنة ملجأ العلم وأهله صاحب الفضيلة الشيخ محمد بن حسين نصيف الوجيه المشهور بجدة وهي نسخة حديثة إلا أنها مهمة جدا لأنها تختلف عن النسخة الأولى في ترتيب الأبواب وفي كثير من ترتيب العبارات وتشتمل على عدة زيادات ولم تثبت فيها زيادات الحميدي التي في النسخة الأولى مدرجة في متها .
- والظاهر أن الأمير أخرج الكتاب مرتين فاحدى هاتين النسختين ترجع إلى الأصل المخرج أولا والآخرى إلى المخرج أخيرا وترتيب الأبواب في الثانية يوافق غالبا ما شرطه الأمير في الخطبة من ترتيبها على حروف الهجاء وترتيبها في الأولى بخلاف ذلك ، فقد يستدل بهذا على أن الثانية ترجع إلى الأصل المخرج أخيرا ، وسياق البيان في الأولى محكم وبعضه في الثانية محتل وهذا يدل على أن الأولى هي التي ترجع إلى الأصل المخرج أخيرا ، وهذا في نظري أشبه فان ترتيب الأبواب في الثانية يجوز أن يكون ممن بعد المؤلف إذ قد يقول المغير ليس في هذا تغيير معنوي ، وهو أوفق بقصد المؤلف كما نص عليه في خطبة كتابه .
- ٦ - نسخة تجتوى على ما احتوى عليه المجلد الثاني من النسخة الأولى أي من أول باب الزاى إلى آخر الكتاب وهي في مجلدين الأول مكتوب على

على لوحه أنه المجلد الثالث و ينتهى بانهاء (باب عقيل و عقيل و غفيل)
و الثانى مكتوب عليه أنه المجلد الرابع يبتدئ بباب عقال و عقّال و ينتهى
بانهاء الكتاب هذه النسخة عندى مصورة مكبرة عن فلم بمعهد المخطوطات
للدول العربية ذكر فى فهرس المعهد رقم ٦١ من كتب التاريخ بلفظ
« نسخة كتبت سنة ٦٤٦ من خط محمد بن المفضل بن الحسن بن موهوب
المهرانى [مكتبة] جارا لله [باستانبول] ٥٨٤ ، ٣٨٥ ق ، ١٧ × ٢٥ سم ،
ق ٨٧٠ ، وهى بخط واضح جميل فى الصفحة ٢١ سطرا و ترتيب الابواب
فيها فيه مخالفة ما لما فى النسخة الاولى . و فيها قليل من الزيادات و منها
ياضات يسيرة مسددة فى الاولى و فى الاولى ياضات مسددة فى هذه ،
هذا و علامة هذه النسخة فى التعليقات (جا)^١

منهج الكتاب | تقدم شىء عن منهاج الإكمال و تم ذلك بقطعة من خطبه
قال « . . . لما نظرت فى كتاب ابى بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب
الذى سماه : تكملة المؤلف و المختلف لكتاب ابى الحسن على بن عمر
الدارقطنى فى المؤلف و المختلف ، و لكتابى عبد الغنى بن سعيد الأزدى فى
المؤلف و المختلف و مشتبّه النسبة ، وجدته قد أخل بأشياء كثيرة
لم يذكرها ، و كرر أشياء قد ذكرها أو أحدهما ، و نسبها إلى الغلط
فى أشياء لم يغلطا فيها ، و ترك أغلاطا لهما لم ينبه عليها ، و هم فى أشياء
ما استدركه سطرها على الغلط .

فأثرت أن أعمل فى هذا الفن كتابا جامعا لما فى كتبهم و ما شدّ عنها ،

(١) لم تصل إلى هذه النسخة إلا بعد تمام طبع المجلد الأول فى الإكمال .

وأسقط ما لا يقع الإشكال فيه مما ذكره ، وأذكر ما وم فيه أحدهم على الصحة ، وما اختلفوا فيه و كان لكل قول وجه ذكرته .

فبدأت به بحسب ما بعمله وراجيا الثواب بتلخيصه ، إذ كان أكبر عون لطالب العلم على معرفة ما يشته عليه من الأسماء والأنساب والألقاب التي يحتاج إلى قراءتها وكتابتها : ورتبته على حروف المعجم وجعلت كل حرف أيضا على حروف المعجم ، وبدأت في كل باب بذكر من اسمه موافق لترجمته ، ثم بمن كنيته كذلك ، ثم أتبعته بذكر الآباء والأجداد ، وقدمت في كل صنف الصحابة ، وأتبعهم بالتابعين وتابعهم إن كانوا في ذلك الباب ، وإلا الأقدم فالأقدم من الرواة ، ثم جعلت بعد ذكر من له رواية - الشعراء والأمراء والأشراف في الإسلام والجاهلية وكل من له ذكر في خبر من الرجال والنساء ، وختمت كل حرف بمشبهه النسبة منه ليقرب إدراك ما يطلب فيه ؛ ويسهل على مبتغيه ، وبمراجعة الكتاب يتبين مقدار نجاح الأمير في الوفاء بما التزمه هنا وقد تقدمت خطبة تهذيب مستمر الأوهام وأذكر هنا شيئا من خطبة كتاب ابن قنطلة وبقية الكتب التي التزمت تلخيص فوائدها قال ابن قنطلة :
« نظرت في كتاب الأمير أبي نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر الحافظ المعروف بابن ماكولا الذي جمع فيه كتب الحفاظ المتقدمين وصار قدوة وعلما للحدثين وعمدة للحفاظ المتأخرين ، وفاصلا بين المختلفين ، ومزيلًا لشبه الشك عن قلوب المرتابين فوجدته قد يرض فيه تراجم واستشهد رحمه الله قبل أن يلحقها ومواضع قد ذكر فيها قوما

وترك آخرين يلزمه ذكرهم ولم يبيض لهم وتراجع قد نقلها ثقة
من تقدمه من غير كشف والصواب بخلافها ، وأخرى كان الوهم من
قبله فيها ثم قد حدثت من بعده تراجع لها من أسماء المتقدمين ونسبهم
ما يشبه بها . فاستخرت الله تعالى في جمع أبواب تشتمل على ما وصل إلى
من ذلك و سطرها على وضع كتابه وأتبعنا كل حرف بمشتبه النسبة
فيه مع ضيق الزمان وتعذر الإمكان والاعتراف بالتقصير في هذا
الشأن ، ليتذكر بذلك من أحب أن يجمع كتابا في هذا الفن ،
ولو وجدنا بعض الطلبة المتيقظين قد نظر في هذا الباب وصرف الهمة
إليه لاعتمدا في ذلك عليه مع أنه لم يمنعنا أن نستكثر مما أوردناه إلا أنا
وجدنا كثيرا من الأسماء التي يحتاج إليها بخط من لا يعتمد على ضبطه
ولا تلوح آثار الإتيان في خطه وإن كان من ثقات الرواة ومن يتهمه
بالحفظ بعض الطلبة الغاية ، فأخذنا ما وجدناه بخط الحفاظ مثل أبي نعيم
الأصبهاني ومؤمن بن أحمد الساجي ومحمد بن طاهر المقدسي وعبد الله
ابن أحمد السمرقندي وأبي الفضل محمد بن ناصر السلامي وأبي طاهر
أحمد بن محمد السلفي وأبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني وأبي محمد
عبد الله بن أحمد بن الحشاش النحوي وأبي القاسم علي بن عساكر
الدمشقي وأبي موسى محمد بن عمر الأصبهاني وأبي سعد عبد الكريم بن
محمد السمعاني وأبي عامر محمد بن سعدون العبدري ومن بعدهم من ثقات
الطلبة المميزين والعلماء المبرزين ، وما وجدناه بغير خط هؤلاء ومن
أشبههم رفضناه ولم نلتفت إليه ولم نعتمد في هذا الباب عليه ، مع أن

البشر لا يخلو من وهم وغلط نسأل الله الكريم أن يوفقنا لصواب القول والعمل ، وأن يحرسنا من الخطأ والزلل بمنه وكرمه أنه سميع الدعاء .
وفي خطبة كتاب منصور ابن العبادية ما لفظه : « لما وقعت على كتاب الحافظ ابى بكر محمد بن عبد الغنى بن ابى بكر ابن نقطة البغدادى فى مشتبّه الاسماء والنسب المذيل على كتاب الأمير ابى نصر على بن هبة الله بن على بن ما كولا البغدادى رأيت كتابا مليحا ورفعا سديدا إلا أنه أخل بتراجم منها ما لم تقع له ومنها ما وقع له وأخرجه فى بعض التراجم ويدخل فى ترجمة أخرى ومنها ما حدث بعده أحبت أن أذيل على كتابه بما تيسر لى من ذلك وعجلته فى موضعه خوفا من تعذر الإمكان وقواطع الزمان » .

وفي خطبة التكملة لابن الصابونى ما لفظه : « لما وقعت على كتاب (اكمال الإكمال) الذى صنفه الحافظ ابو بكر محمد بن عبد الغنى بن ابى بكر ابن نقطة البغدادى رحمه الله - مذيلا به على كتاب الأمير ابى نصر على بن هبة الله بن على المعروف بابن ما كولا - رحمه الله - وبلغه الله نهاية الآمال - وجدته أحسن فيه الجمع ، وأجاد المقال ، وثبت على فوائد كثيرة ، سمعها فى رحلته من أفواه الرجال ، وأخذها عن أولى الحفاظ والترحال ، بسيد أنه أغفل ذكر جماعة فى بعض التراجم ، يلزمه ذكرهم من هذا المثال ، وجماعة لم يقعوا له ولا خطرُوا منه على بال ، فأحببت أن أنبه عليهم وأنسج على هذا المتوال » .

وقال الذهبى فى خطبة المشتبّه « هذا كتاب مبارك اخترته

وقربت لفظه وبالغت في اختصاره بعد أن علقته في ذلك كلام الحافظ عبد الغنى... وكلام الأمير الحافظ ابن نصر ابن ماكولا وكلام الحافظ ابن بكر ابن نقطة وكلام شيخنا ابن العلاء الفرضى وغيرهم وأضفت إلى ذلك ما وقع لى أو تنبهت له فاعلم أرشدك الله أن العمدة في مختصرى هذا على ضبط القلم إلا فيما يصعب ويشكل فيقيد ويشكل.... فأتقن يا أخى نسختك واعتمد على الشكل والنقط ولا بد وإلا لم تصنع شيئاً. قال المعلّى: يظهر من تعقبات التوضيح والتبصير لكثير مما في المشتبه مع النص أنه وقع كذلك أى على الوهم في النسخة التى بخط مؤلفه ان ابا عبد الله رحمه الله لم يتمكن هو مما طالب به من إتقان النسخة .

وقال ابن ناصر الدين فى خطبة التوضيح «أما بعد فإن كتاب المشتبه.... كتاب مشتمل على فوائد محتو على فرائس ليس له فى مجموعه نظير لكن اختصاره أدنى إلى التقصير....» ثم ذكر خطبة المشتبه سم قال «قلت ضبط القلم لا يؤمن التحريف عليه... وهذا الكتاب أراد مصنفه زوال الإشكال... لكن الاختصار قاده إلى كثير من الإهمال.... فأوضحت والله الحمد ما أهمله.... ورفعت فى بعض الأنساب ونهيت على الصواب فيما وقع خطأ فى الكتاب....» قال المعلّى: لقد قصر فى وصف شرحه جدا .

وقال ابن حجر فى خطبة التبصير «لما علقته كتاب المشتبه الذى لخصه الحافظ الشهير ابو عبد الله الذهبى رحمه الله وجدت فيه اعوازا من ثلاثة أوجه أحدها وهو أهمها تحقيق ضبطه لأنه أحال فى ذلك على

ضبط القلم فما شفى من ألم ، ثانيها اجحافه فى الاختصار بحيث أنه يعتمد إلى الاسمين المشتبهين أو أكثر فيقول فى كل منهما: فلان و فلان و فلان وغيرهم ، و كان ينبغى أن يستوعب أقلهما ، وثالثها - وفيه ما لا يرد عليه إلا أن ذلك من - تنمة الفائدة - ما فاته من التراجم المستقلة (الأبواب و المواد) ... مع كونها فى أصل ابن ماكولا و ذيل ابن نقطة اللذين لخصهما و زاد من ذيل ابى العلاء الفرضى وغيره ما استدرك عليهما فاستخرت الله تعالى فى اختصار ما أسهب و بسط ما أجحف فى اختصاره بحيث يكون ما أقصر عليه من ذلك أزيد من حجمه قليلا فأعان الله على ذلك و لله الحمد . فكل اسم كان شهيرا بدأت به و لا أحتاج إلى ضبطه بل أضبط بما اشتبه به بالحروف ، و كل حرف لم أتعرض له فهو نظير الذى قبله إهمالا و إعجاما و حركة و سكونا ... و اعتمدت على نسخة المصنف التى بخطه و على الأصول التى نقل هو منها و على ما غلب على ظنى أنه لم يراجعه حالة تصنيفه كالأنساب للرشاطى و لابن السمعاني و كالذيل الذى ذيل به الحافظ منصور بن سليم ... و كالذيل الذى ذيل به العلامة علاء الدين مغطلى

قال المعلى : أما أنا فأبدأ بتحقيق متن الإكمال شيئا فشيئا بالمقابلة بين النسخ و مراجعة المظان من الإكمال نفسه و من أخيه المستمر (أعنى تهذيب مستمر الأوهام) و عند أدنى اشتباه أراجع ما عندى من أصوله ككتاب ابن حبيب و كتاب الأمدى و كتابى عبد الغنى و طبقات خليفة و طبقات ابن سعد و معجم المرزبانى و كل مرجع تصل إليه يدي. و أطمع

أن أجد فيه ضالتي ، فإن وجدت ما يوافق الأصل لحسب فذاك ، وإن وجدت ما يبينه أو يخالفه أو يزيد عليه زيادة متصلة وهي التي تتعلق بالشخص المسمى في الإكمال -ون زيادة شخص آخر في المادة علقت ذلك على موضعه . فأما الزيادات المنفصلة فهي على ضرب ، الأول زيادة شخص أو أكثر في المادة المذكورة في الأصل فهذه أعلق لزيادتها بعد انتهاء ٥ نظائرها في الأصل ففي (باب احمد و احمد و احمر) ذكر الأمير في المادة الأخيرة من اسمه احمر فعلقت على متناه ذكر من زيد عليه من اسمه احمد ثم قال الأمير (الكنى و الآباء) فذكر من يقال له ابو احمر أو يكون في أثناء نسبه من اسمه احمر فعلقت على متناه من زيد عليه من هذا القبيل ، نعم إذا كان المزيد قريباً للذكر في الإكمال كأن يكون ١٠ ابنه أو أخاه أو نحو ذلك فقد أعامله معاملة الزيادة المتصلة .

الضرب الثاني زيادة مادة كاملة فهذه أنه عليها في الموضع المناسب لها من عنوان الباب ثم أعلقها عند مجيء دورها ، مثلاً في الإكمال (باب أثنان و اثنان) فهاتان مادتان ، وقد زادوا عليه مادة ثالثة وهي (ايان) فهذه زيادة حتمية ، وزاد ابن نقطة في الباب (أثال) وزاد منصور في الباب أيضاً ١٥ (اياز) فعلقت على قوله (باب اثنان و ايان) قولي « و ايان و أثال و اياز » ثم علقت على آخر الباب ايان من يقال له ايان فمن يقال له أثال فمن يقال له اياز ناقلاً نص أول من زاد ذلك . هذا وقد اهل المشتبه و التوضيح و التبصير مادتي (اثال و اياز) بعلّة أن صورة اللام و الزاي مخالفة لصورة النون ، وحجة من زادها أن هذه أسماء ٢٠

غريبة لا يعرفها كثير من الناس و اللام و الزاى كثيرا ما تشبهه بالنون
فى الخط المعلق ونحوه ، و على كل حال فأنا لا أهمل مثل هذه الزيادة ،
نعم إذا كان هناك مادتان مشتبهتان حق الاشتباه فأنى أعقد منهما بابا
و أعاملها معاملة الضرب الآتى .

٥ الثالث ما كانت الزيادة لمادتين فأكثر لا تشبهان بمادة فى الإكمال
فأنى أعقد لذلك بابا مستقلا مثل (ابرجة و اترجة) و (بريال و ترثال)
و كتبت أريد أن أعلق هذه الأبواب فى المواضع المناسبة لها ثم احجمت
عن ذلك الأمور ، الأول أن هذه زيادات مستقلة ، الثانى كراهية طول
التعليقات جدا ، الثالث رجائى أن أظفر بمزيد من ذلك ، فآثرت أن
١٠ أؤخرها لأجمعها فى جزء مستقل يمكن أن يطبع بعد انتهاء طبع
الإكمال تنمة له .

هذا وإن أنقل الزيادة عن أول من زادها ولا أذكرها عن بعده
فقد يزيد ابن نقطة زيادة فتذكر فى المشتبه و التوضيح و التبصير أو بعضها
فأنقلها عن ابن نقطة فقط ، وإن تعدد البائدين و الزيادات ذكرت زيادة
١٥ ابن نقطة ثم منصور ثم الصابونى ثم الذهبى ثم ابن ناصر الدين ثم ابن حجر
أو من زاد منهم ، وإذا وجدت الزيادة فى غير هذه الكتب من المراجع
ذكرتها ناسبا لها إلى مرجعها .

و يكثر هذا فى مشتبه النسبة إذ أجد فى الأنساب و معجم اللدان
عدة زيادات .

الاصطلاحات و الرموز

ألفاظ الضبط منها ما هو معروف أو واضح أما ما قد يخفى فنه
أن الأمير يطلق «المبهمة» بمعنى «المهملة» قال في (احنف) «بجاء مبهمة»
و يطلق المتأخرون على الباء: «الموحدة» و على التاء: «المثناة من فوق»
و يقول بعضهم: «الفوقانية» و أنا أقول: «الفوقية» ، و على التاء: هـ
«المثلثة» و على الياء: «المثناة من تحت» ، «التحتانية» ، «التحتة» و الغالب
الاكتفاء في ضبط الراء و الزاى باسمهما ، و ربما قيل: الراء المهملة ،
و الزاى المعجمة ، و هو جيد لأن صورة الهمزة (هـ) قد تشبه
بصورة الياء (ي) ، و لا سيما عند التثنية بالياء فان بعض الكتاب
قد يكتب تثنية راء هكذا «ككتب رائين» .

١٠

و ليس في الكتاب رموز و لا في تعليقاتي إلا رموز النسخ و قد
تقدم بيانها؛ نعم قد أكتب بعد ذكر كتاب ابن نقطة (ظ) أو (د)
لتعيين إحدى نسخته فالأول لنسخة الظاهرية و الثاني لنسخة الدار اختصر
اسماء الكتب كقولي «المستمر» لكتاب تهذيب مستمر الأوهام ،
و «التهذيب» لكتاب تهذيب التهذيب لابن حجر و «التاج» لشرح ١٥
القاموس و نحو ذلك مما لا يخفى على الممارس .
قضايا فيها نظر ثم قضايا لم يتضح لي صوابها:

الأولى النسبة إلى الأسماء الثلاثية المقصورة ، لا يحى أن قاعدتها
قلب الألف واوا عند النسبة ، لكن يأتي في كلامهم ما يخالف ذلك
كما ستراه في مواضعه ، و الذى أراه أن ما خالف ذلك إن كان ذاك ٢٠

الاستعمال قديماً أو مشهوراً أتى على ما هو عليه على أنه من شواذ النسب ، وإلا غلطاً .

الثانية قضية هاء مديويه ونحوه على طريقة من يسكن الواد مع ضم ما قبلها وفتح ما بعدها ، هل تبقى هاء وقفاً وصلاتاً؟ نقلت في ه التعليق على ص ١٦٤ من الجزء الأول المطبوع من الإكمال ما وقفت عليه في ذلك ، ولم يظهر لي بعد ما يزيل الشك ، ولم يقنعني ما في التاج .

الثالثة قضية سائر الأسماء الأعجمية التي آخرها هاء ، المعروف في الفارسية اسكان هذه الهاء فاذا اضطروا إلى تحريكها لإلحاق علامة الجمع ونحوه بالكلمة قلبوها (كافا) وهو الحرف الذي بين الجيم والقاف ١٠ والكاف ، يقولون (بُنْدَه) أى العبد ويقولون في جمعه (بندگان) وفي المصدر (بندكى) ونجد هذه الهاء فيما عرب قديماً قد جعلت جيماً أو قافاً أو كافاً ، مثل ارندج وبنفسج ، واستبرق وشودائق ، وتربك ونيزك . ومن سنتهم قلب الكاف جيماً أو قافاً أو كافاً كما صرح به علماء العربية والتعريب ووجه ذلك واضح فان الكاف تقارب كلا من هذه ١٥ الثلاثة ، فكأنهم لما رأوا العجم إذا اضطروا إلى تحريك تلك الهاء جعلوها كافاً وعللوا أنها بعد التعريب تكون دائماً عرضة للتحريك عاملوها في التعريب معاملة الكاف .

و ثم أربعة أسماء صرح أهل العلم بأنه يبقى آخرها هاء وقفاً وصلاتاً وهي (ماجه - داسه - منده - سيده) ، وكان وجه هذا أن الهاء في ٢٠ أواخر الأسماء الأعجمية تعتبر حرفاً أصلياً ، وفي العربية أسماء آخرها هاء

أصلية بعد فتحة مثل مِدْرَه ، و منزه و مهمه فلما إذا لا تترك تلك الهاء
عند التعريب على أصلها ، و التحريك الذى يعرض لها فى العرية ليس
هو التحريك الذى يعرض لها فى العجمة .

بقى ان هناك أسماء كثيرة من هذا القليل يعاملها المتأخرون معاملة ما
آخره هاء تأنيث فهل لذلك مستند ؟
أرجو ممن له علم بهذه القضايا أن يكتب إلى أو إلى دائرة المعارف العثمانية
و يقنا الله جميعا لما يحبه و يرضاه .

عبد الرحمن بن يحيى المعلى
مكة المكرمة

